المقدمة العامـــــــــــــة

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يوم 14 سبتمبر/أيلول 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط في حينه (السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج..

تعتبر الدول الخمس التي حضرت اجتماع عام 1960 والتي وقعت اتفاقية إنشاء المنظمة هي الدول المؤسسة، وتضم المنظمة حاليا اثنتي عشرة دولة هي: قطر، وإندونيسيا، وليبيا، والإمارات، والجزائر، ونيجيريا، وأنغولا، إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة، وانتقل مقرها عام 1965 من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا.وتصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وبموجب المادة 102من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين..

توفر دول أوبك حاليا 40% من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80% من نفط العالم.

بدأت أوبك في الظهور بقوة في أكتوبر/تشرين الأول 1973 عندما اتفقت السعودية وإيران –واتبعهما في ذلك باقي الدول– على استخدام النفط كسلاح في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول بين العرب وإسرائيل، وتمثل استخدام سلاح النفط يومها في تخفيض إنتاج النفط وصادراته، وقطع إمدادات النفط عن الدول التي وقفت مع إسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

وفي يناير/كانون الثاني 1976 اجتمع وزراء المالية في دول منظمة أوبك في باريس وعلى إثر هذا الاجتماع تم إنشاء صندوق أوبك للتنمية الدولية الذي قدم مساعدات لأكثر من مائة دولة منذ ذلك التاريخ.

وفي عام 1979 ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات لم يشهدها العالم من قبل ليصل إلى 40 دولارا للبرميل بسبب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، ونشوب الحرب بين العراق وإيران.

وفي أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، ومنذ عام 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها.

وفي التسعينيات تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، وارتفع سعر النفط في السنوات التي تلتها حتى اقترب من حاجز الـ100 دولار عام 2007.

وعقدت السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 القمة الثالثة لرؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، وكانت القمة الأولى قد عقدت في الجزائر عام 1975، فيما استضافت فنزويلا القمة الثانية عام 2000.

إشكاليةالبحث :

بناءا على ما سبق فان الهدف من هذه الدراسة اوجب علينا طرح الإشكالية التالية و التي سنحاول الإجابة عنها من خلال دراسة تحليلية و التي تكمن في :

- ***هل الدول المنظمة (المشكلة) لتكتل الاوبك لها فعالية في تسيير سوق النفط ؟***
- ***ما علاقة فعالية الكارتل بأسعار السوق ؟***
- ***ما مدى تأثير الاوبك في السوق العالمية للمحروقات ؟***

ولا يمكننا الإجابة عنهاته الإشكالية المطروحة دون الإلمام بكل ما تعنيه هاته المنظمة من تاريخ ظهورها الى مؤسسيها و الاجزاء الفاعلة فيها الى يومنا هدا .

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة أعلاه،و بهدف الإجابة عليها ارتكزت الفرضية الأساسية لهذا البحث فيما يلي:

- ***نفترض ان الدول المنظمة او المشكلة لتكتل الاوبك هي التي تتمتع بفعالية كبيرة في تسيير النفط؟***
- ***فيما يلي يكمن افتراضنا في ان مبدأ الفعالية يتعلق بمدى التأثير على الاسعار في حين اد لم يكن هناك تأثير لا تكون هناك فعالية.***
- ***نواصل افتراضنا بتسليط الضوء على مدى تأثير منظمة الاوبك في السوق العالمية للمحروقات.***

أسباب اختيارموضوع البحث:

يعود اختيار موضوع البحث لعدة اعتبارات تتمثل في:

- اولا و قبل كل شيء مدى اهمية هدا القطاع في حين انه يعتبر اهم صادرات أي بلد يملك هاته الثروة , و انه من جهة اخرى يكون الحل الوحيد للتخلص من ديون بعض الدول المصدرة له.
- كثرة المشاكل المتعلقة بأسعار البترول قبل انشاء الاوبك.
- اهمية منظمة الاوبك و حجم تأثيرها على السوق العالمية للنفط.
- محاولة تسليط الضوء على مسيري منظمة الاوبك و بعض اسباب مشاكلها .

المنهج المقترح للبحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و بهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث و تحليل أبعاده و معطياته ستتم الدراسة وفقا **للمنهج التحليلي**، باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، بغرض الإجابة عن الأسئلة التي يطرحها الطالب و المشكلة التي يدرسها و هو ما سنحاول الوصول إليه من خلال عرض و تحليل كل ما يتعلق بسوق النفط , و قد اعتمدنا على مجموعة من المصادر تتمثل في:

الكتب و البحوث العلمية المتخصصة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة وغيرها من المراجع المتعلقة بالموضوع.

محتوى البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، تناول الفصل الأول منها عرض عموميات حول الكارتل , مفهومه , اسباب ظهوره , مدى فعاليته في سوق النفط و طرح بعض اسباب تخلي بعض الدول المصدرة للبترول عنه .

أما الفصل الثاني فقد تناول أوبك و فعاليته في سوق النفط. في سياق هدا ذكرنا اهم الدول الاعضاء في المنظمة و العوامل التي ترفع او تخفض سعر النفط اضافة الى الازمات التي مرت بها الاسواق النفطية

أما الفصل الثالث الذي يمثل دراسة سوق النفط في ايطار الكارتل مع ذكر اهم الدول المصدرة و المستوردة ,و التحديات التي تواجهها المنظمة و من ثم تمت محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة آنفا.

مقدمة

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يوم 14 سبتمبر/أيلول 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط في حينه (السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج..

المبحث الاول : كارتل الاوبك

تعتبر الدول الخمس التي حضرت اجتماع عام 1960 والتي وقعت اتفاقية إنشاء المنظمة هي الدول المؤسسة، وتضم المنظمة حاليا اثنتي عشرة دولة هي: قطر، وإندونيسيا، وليبيا، والإمارات، والجزائر، ونيجيريا، وأنغولا، إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة، وانتقل مقرها عام 1965 من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا وتصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وبموجب المادة 102من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين.وتوفر دول أوبك حاليا 40% من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80% من نفط العالم، وتتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة، هي:

1. **المطلب الاول المجلس الوزاري** :وهو السلطة العليا للمنظمة، ويتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء، وبموجب دستور المنظمة يعقد المجلس الوزاري اجتماعين عاديين كل سنة، وقد ينعقد المجلس في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو في المنظمة بواسطة الأمين العام للمنظمة الذي يقوم بالتشاور مع رئيس المؤتمر .

2. **المطلب الثاني مجلس المحافظين :**ويتكون من مندوبين يرشحون من قبل حكوماتهم، ومن حق المجلس الوزاري للمنظمة أن يشكل أجهزة متخصصة كلما تطلبت الظروف ذلك .

3. **المطلب الثالث السكرتارية :** تتكون من الأمين العام، ورؤساء الإدارات، وبقية الموظفين المعارة خدماتهم من الدول الأعضاء، وتضم سكرتارية المنظمة خمسة أقسام رئيسة، وتباشر أعمالها ونشاطها ضمن حدود المواد الخاصة بها في دستور المنظمة وعلى ضوء تعليمات مجلس المحافظين.

وبدأت أوبك في الظهور بقوة في أكتوبر/تشرين الأول 1973 عندما اتفقت السعودية وإيران –واتبعهما في ذلك باقي الدول– على استخدام النفط كسلاح في أعقاب حرب أكتوبر/تشرين الأول بين العرب وإسرائيل، وتمثل استخدام سلاح النفط يومها في تخفيض إنتاج النفط وصادراته، وقطع إمدادات النفط عن الدول التي وقفت مع إسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية.

وفي يناير/كانون الثاني 1976 اجتمع وزراء المالية في دول منظمة أوبك في باريس وعلى إثر هذا الاجتماع تم إنشاء صندوق أوبك للتنمية الدولية الذي قدم مساعدات لأكثر من مائة دولة منذ ذلك التاريخ.

وفي عام 1979 ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات لم يشهدها العالم من قبل ليصل إلى 40 دولارا للبرميل بسبب اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، ونشوب الحرب بين العراق وإيران.

وفي أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، ومنذ عام 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها.

وفي التسعينيات تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، وارتفع سعر النفط في السنوات التي تلتها حتى اقترب من حاجز الـ100 دولار عام 2007.

وعقدت السعودية في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 القمة الثالثة لرؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، وكانت القمة الأولى قد عقدت في الجزائر عام 1975، فيما استضافت فنزويلا القمة الثانية عام 2000 .

المبحث الثاني : مفهـــــــوم الكارتـــل[1]:

المطلب الاول شبكة النبـــأ :

مصطلح مشتق من كلمة *كارتا اللاتينية* التي تعني *ميثاق* و *الكارتل* هو *الحلف الاحتكاري* الذي يتم بين عدة منشات يظل بعضها مستقلا عن بعض رغم وجود اتفاق يلزمها جميعا بالعمل على تحديد او ازالة المنافسة فيما بينها و يختلف الكارتل عن التروست[1] الذي هو عبارة عن مجموعة منشات تخضع لإدارة موحدة.
و تتعهد منشات الاعضاء في الكارتل بالعمل على تقاسم الاسواق او على تحديد كمية المنتوجات او اسعار البيع او عليها كلها بحيث و ان كانت المنشات المذكورة تنتج و تبيع منتوجاتها بشكل مستقل فيظل بعضها مربوطا ببعض بحلف مشترك لأجل قد يطول او يقصر حسب الاتفاق بحيث ادا دخلت احداها بأي بند من بنود الاتفاق تتعرض لعقوبات مالية ثقيلة و قد يكون الكارتل دوليا اي يشمل منشات من عدة دول و يكون مجال عمله السوق الدولية كما هو الحال بالنسبة للكارتل النفطي الذي يضم عدة شركات يتحالف بعضها مع البعض للسيطرة على السوق العالمية للنفط بتحكمها في الاسعار زيادة او نقصان . و قد تناقص دور دلك الكارتل مند ان اصبحت معظم الدول النفطية تتحكم في نفوطها بدرجة متفاوتة , كذلك الحال بالنسبة للكارتلات الفولاذ و الصناعات الكيميائية , الصناعات الكهربائية...التي ظهرت بشكل خاص في فترة ما بين الحربين العالميتين , و بعد الحرب العالمية الثانية , حيث لعبت دورا كبيرا في الابقاء على الاستعمار الاقتصادي للبلدان المنتجة للمواد الاولية.

[1] TRUST : مجموعة منشات تخضع لإدارة موحدة

و تشير الاشارة الى ان الكارتل لا يتم إلا بين المنشات الكبرى المتقاربة الاحجام و التي تنتج نفس المنتوجات او المنتوجات المتشابهة و المكملة لبعضها و هناك الكارتلات او التحالفات الافقية و التحالفات العمودية.

فالتحالفات الافقية هي التي تتم بين المنشات التي تعمل على نفس المستوى ضمن البنية العامة للنشاط الاقتصادي مثل التحالفات التي تتم على مستوى الانتاج او مستوى التوزيع و قد يلقى هدا النوع تشبعا ضمن نظام الاقتصاد الحر من طرف الحكومة نفسها اثناء الازمات. و كان الرئيس الامريكي (روزفلت)[2] من الاوائل الدين اكدو على دلك عندما اصدر(التشريعات الصناعية). ولكن اثبتت التجارب ان الكارتل يعمل بالدرجة الاولى على تحقيق اكبر ربح ممكن لأعضائه. و بدل ان يزيد في الانتاج و ينظمه كما تعين من يريد تشجيعه , فهو يعمل على تخفيض الكميات المنتجة او المسوقة بتحديد العرض او يعمل على تخفيض كلفة الانتاج دون ان ينعكس دلك على المستهلك اي دون تخفيض الاسعار او يلجا ايضا الى تجميد براعة الاختراع بالسيارات الكهربائية التي يمكن انتاجها و استعمالها عمليا بشكل ناجح و دلك لحماية صناعة السيارات التقليدية و الصناعات النفطية.

و اما الكارتلات العمودية او التحالفات العمودية فهي ترمي الى الحد من مرونة السوق و خاصة الحد من كثرة البائعين و المشترين الصغار الدين يبيعون و يشترون كميات صغيرة من السلع و دلك لكي لا يستفيد المشتري من لعبة المنافسة بين البائعين للمحافظة طبعا على اسعار البيع مرتفعة كما تمارس تلك التحالفات ايضا تعسفا في حق المستهلك و بائع التجزئة بفرض اسعار مرتفعة جدا بحيث ادا رفض بائع التجزئة بيعها بدلك السعر و اراد بيعها بسعر اقل فان المنتج او بائع الجملة الذي هو عضو في الكارتل يرفض تزويده بالسلع الضرورية و بدلك يمارس عليه ضغطا قويا كما قد يلجا المنتج العضو في الكارتل الى منح حق الامتياز في

[2] ROOSVELT : رئيس امريكي سابق

التوزيع الى عدد محدد من الموزعين كما تستخدم الكارتلات العمودية ممارسات تعسفية اخرى مثل المماطلة في تسليم المنتوجات في موعدها المحدد او تزويد الموزع بسلع معينة او قليلة الجودة.

المطلب الثاني نظام الكارتـــــل و الياته

لقد مرت صناعة البترول في مرحلة معينة بدرجة عالية من التنظيم الاحتكاري ال نظام الكارتل بين الشركات العاملةو ما زال حتى 2010 سارية المفعول بشكل اقل حدة.

المبحث الثالث: مفهوم نظام الكارتل في صناعة البترول

يقصد بالكارتل في صناعة النفط اتفاق الشركات الكبرى على السيطرة على العمليات اللاحقة و السوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على الاحتياطية خاصة منها الشريط الاوسط و دلك بهدف استبعاد المنافسة السعرية و السيطرة على السوق تشمل الظروف التي ساعدت على قيام الكارتل النقاط التالية:

-اكتشاف احتياطات بترولية ضخمة في الشرق الاوسط , فنزويلا و الولايات المتحدة مما يجعل المشكلة التي تواجهها الشركات تتعلق بالإنتاج و بالتالي الاخلال بالاستقرار الذي تستهدفه الاسعار العالمية.

-اقدام الشركات على تنميات طاقاتها الانتاجية مما ادى الى وجود طاقة انتاجية معطلة , الامر الذي جعل احتمال قيام منافسة تخفيضية على الاسعار.

-عدم وجود ضوابط و تشريعات تنظيم السوق العالمية للبترول خاصة الانتاج و التسويق بهدف تفادي الاضطرابات في الاسواق.

لقد ادى اتفاق مجموعة من الشركات على ضرورة تنظيم السوق العالمية بحيث لا تضر بمصالح كل طرف بالإضافة الى تنظيم الانتاج.

المطلب الثاني: مبادئ الكارتـل

البترولية يهدف الكارتل الذي وضعته الشركات العاملة في صناعة البترول الى السيطرة على الاحتياطات البترولية و بالتالي على الصناعة بالإضافة الى استبعاد المنافسة السعرية و من ثم اتفقت الشركات العاملة على النقاط التالية للوصول الى الهدف اعلاه

-تحديد حصص كل شركة في نشاط البترول على اساس مبيعاتها وفقا لاتفاقية ابقاء التوزيع الحالي للسوق ثابت

-عم اضافة وسائل الانتاج جديدة الى في الحدود التي تستلزمها زيادة الطلب العالمي و دلك منعا لحدوث فائض في الطاقة الانتاجية.

-منع فائض الانتاج في اي منطقة من تهديد الاسعار في المناطق الاخرى و يكون دلك اما بالامتناع عن الانتاج او بيعه بسعر يجعله منافسا لبترول المناطق الاخرى.

-منع اتباع اجراءات من شانها زيادة النفقات مما يضر بالمستهلكين مثل الاعلان و الدعاية.

-لما كانت الوسائل الانتاجية ازيد مما يحتاجه الطلب العالمي فان المنتجين اي الشركات يكتفون باستخدام الوسائل الموجودة.

في ظل النافسة الكاملة تنص القاعدة الاقتصادية على ان سعر البيع يجب ان ينخفض بنفس مقدار انخفاض نفقات الانتاج , لكن في ظل الكارتل قامت الشركات الكبرى بتنسيق الجهود فيما بينها بهدف تثبيت (تجميد الاسعار لتعظيم ارباحها كما عملت على ضمان التوازن الدقيق في السوق الفورية بين العرض و الطلب لاستبعاد دخول منافسين جدد الى السوق و التحكم فيه بصفة تامة.

لقد عمدت الشركات على تحديد اسعار البترول الخام بما يضمن تحقيق هدفين اولهما تعظيم الارباح عن طريق تجميد الاسعار من خلال ربط الاسعار السائدة في خليج المكسيك و هي اول مناطق الانتاج و اغلاها تكلفة مع باقي المناطق و الهدف الثاني تمثل في منع دخول منافسين جدد في الشرق الاوسط عن طريق منع اي اختلال بين العرض و الطلب و ربط الاسعار بأسعار الحقوق الحدية الاعلى نفقة.

و في حالة المنافسة غير كاملة نجد ان المشروع ينتج عند النقطة التي تحقق له اقصى ربح بحيث تقل النفقة الحدية عن الثمن و لكنه لا ينتج عند النقطة التي تمثل التخصيص الامثل للموارد حيث تتساوى النفقة الحدية مع الثمن.

المبحث الرابع : عوامل انهيار الكارتـل

استمرت اعمال الكارتل و تدريجيا بدأت الدول المستهلكة و المنتجة للبترول في محاولة الحصول على نصيب من الفائض او الارباح التي تحققها الشركات , حيث بدا الكارتل يتآكل في بداية الخمسينات فمن ناحية بدأت الشركات الجديدة التي انشاتها الدول المستهلكة في الحصول على مصادر جديدة للامدادات البترولية خارج نطاق الكارتل , و من ناحية اخرى بدأت الدول المنتجة للبترول تطالب بنصيب اكبر من الفائض البترولي.

و من ناحية الدول المستوردة للبترول ادى خلق حكومات بشان امداداتها الاستراتيجية بسبب وجود الكارتل ادى بها الى :

-انشاء شركات وطنية ذات ملكية عامة هدفها الاساسي الوصول الى مصادر رخيصة للإمدادات البترولية مستقلة عن الكارتل . كما كانت لدى الدول المستوردة وسيلة اخرى للضغط على الكارتل و هي التهديد باستيراد بترول الاتحاد السوفياتي.

–ظهر مستثمرون اخرون جدد على الساحة البترولية و هم الشركات الامريكية المستقلة نتيجة النظام الضريبي الذي وضعته الولايات المتحدة , حيث كان هدف الحكومة الامريكية الحفاظ على احتياطاتها من البترول في اراضيها من الاستنزاف في الخمسينات عن طريق تشجيعها للاستثمار في الخارج لتضمن كميات متزايدة من البترول الاجنبي المنخفض التكلفة.

اصبح الموقف اكثر صعوبة امام الكارتل في الحفاظ على سيطرته على السوق العالية للبترول مع استمرار تناقص نفقات الانتاج من ناحية و ظهور فائض بترول الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى و هكذا بدأت الشركات الكبرى تفقد سيطرتها الكاملة على السوق على الاقل من ناحية الاسعار و حواجز الدخول الى الصناعة , و على الرغم من ان المستثمرين الجدد قد ساهموا في خفض الاسعار إلا ان انتاجهم كان ضعيفا مما يجب لتحويل سوق الاحتكار الى سوق منافسة كاملة.

من ناحية الدول المنتجة للبترول فلقد ادى استمرار سعر البترول العالمي في الانخفاض بين العامين 1954 و 1960 نتيجة العوامل المذكورة اعلاه بالإضافة الى تناقص النفقات و دخول شركات جديدة في السوق البترولية الى تزايد مصلحة شركات الكارتل في زيادة مبيعاتها في السوق , و على الرغم من انخفاض السعر العالمي و انخفاض ايرادات الدول المنتجة فلقد عمدت الشركات عام 1959 م الى عام 1960. كان هدا السبب المباشر وراء انشاء الاوبك[3] لكي تحمي الدول المصدرة نفسها ضد اجراءات شركات الكارتل تجاه الاسعار المعلنة و بالتالي ايراداتها من البترول اقدموا على انشاء الاوبك.

من ناحية اخرى يرجع اعتبار انشاء الاوبك الى اعتبارات اقتصادية حيث ان وجود فائض كبير من الطاقة الانتاجية كان يبحث عن منفذ له في الاسواق العالمية (انظر الشكل رقم) [4]:

[3] دول مؤسسة عام 1960 في إحدى المنظّمات العالمية التي تضم في عضويتها 13 دولة ، منها خمس للبترول تعتبر منظّمة البلدان المصدرة وإيران وفنزويلا العاصمة العراقية بغداد من كل من : السعودية والعراق والكويت
OPEC- :The Organization of the Petroleum Exporting Countries

[4] www.OPEC.org

منحنى ← الطاقة الفائضة في صناعة البترول العالمية من 1955 الى 1975

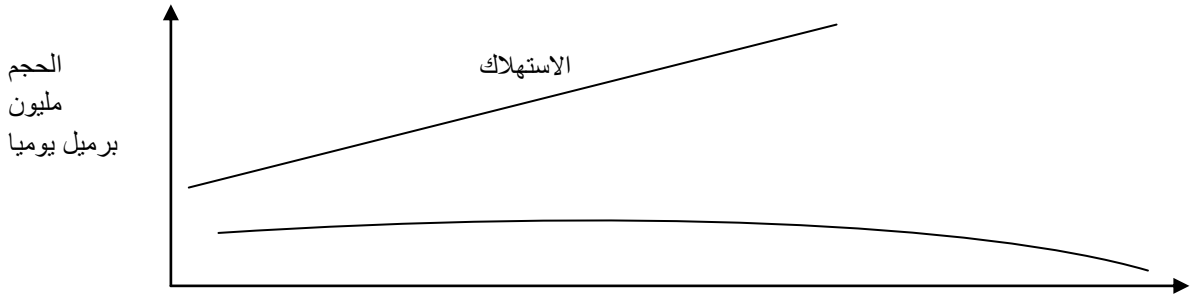

حيث ادى صعوبة تسويق هدا الفائض نتيجة النافسة السعودية من طرف الشركات المستقلة خاصة الامريكية التي خرجت تبحث عن مصادر بترول جديدة خارج الولايات المتحدة الامريكية , لكنها وجدت بعد العثور على البترول ان توريده الى الولايات المتحدة اصبح محضورا بسبب القيود الامريكية على استيراد البترول عام 1959 , و الحل الوحيد الذي بقي امام هده الشركات الحكومية هو بيع البترول بأي سعر لان تسويقه الى الولايات المتحدة اصبح محضورا بسبب قانون حضر الاستيراد , لدلك كان تخفيض سعر البترول في مثل هده الظروف امرا متوقعا من جانب الكارتل , فلو ان الكارتل لم يخفض في اسعار البترول لاضطر الى التنازل عن جزء من مبيعاته لصالح المنافسين الجدد.

خاتمة

من خلال ما تطرق إليه هذا الفصل ،تستخلص أن منظمة الأوبك عبارة عن تنظيم رسمي موعة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، هدفها تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية لهذه الدول، بالصورة التي تكفل المحافظة على مصالحها، فقد أدى تزايد الوعي النفطي لدى الدول المنتجة إلى تزايد الحاجة إلى جهاز يقوم نيابة عنها بالتفاوض الجماعي مع شركات النفط العالمية لتحسين شروط التعامل في النفط ،ولتأكيد حق الدول المنتجة في جني ثرواتها النفطية، ولوضع حد للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى، والتي كانت تقوم بتحديد القواعد التسعيرية بنفسها و أهملت مصالح الدول المنتجة والمصدرة للنفط واقتصرت على رعاية مصالح الشركات النفطية ومصالح الدول الغربية .ولهذا لم تكن هناك أي أسعار معلنة للنفط في الدول المنتجة للنفط، إلا أنه في عام 1973 ،أو ما يعرف بأزمة 1973 عرف تصحيح لقواعد التسعير السابقة، ومنذ ذلك الوقت أصبح للدول المنتجة وخاصة دول الأوبك دورا مهما في تحديد الأسعار ، و أصبحت للأسعار المعلنة أهمية في الدول المنتجة والمصدرة للنفط ،كما بحثت منظمة الأوبك على قواعد جديدة في تسعير النفط تماشيا مع الوقت الحاضر لتفادي أي تقلبات في سوق النفط العالمي خلال فترة القرن الواحد والعشرين.

مقدمة

يعد النفط الخام احد أهم مصادر الطاقة في العالم ، ويشكل سلعة إستراتجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية. وتتأتى أهمية النفط الخام من الوفرة النسبية وتركيزه للطاقة وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، فضلا عن وجود بدائل في نفس مستوى النوعية والسعر كونها بد ائل محدودة وبعضها يعد أكثر المصادر تلوثا للبيئة في حين يلاقي الأخر معارضة كبيرة بسبب الكلفة العالية وخطر الإشعاعات المنبعثة منها . وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب ، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية ، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق.

المبحث الاول: السوق النفطية

.من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون و المشترون و السلعة محل ال تداول ، و الاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب علية اختلاف في طبيعة السوق ويمكن تقسيم الأسواق وفقا لهذا (٧) الاختلاف الى نوعين أسواق المنافسة التامة وغير التامة و الأخيرة تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق (Pure Monopoly)و المنافسة الاحتكارية (Monopolistic Competition)و احتكار القلة (Oligopoly) ، و بالطبع لأتخرج السوق النفطية عن هذا النطاق ، لا بل إن السوق الأخيرة تشغل جزا" كبيرا في التحليل الاقتصادي الجزئي . (Micro Economic) حيث أن النفط الخام مع اختلاف درجات كثافة ، فهنالك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط ، وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق الى حد كبير على السوق النفطية العالمية . ان الميزة التي يتصف بها سوق احتكار القلة هي وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد سياسية الإنتاجية أو السعرية سياسيات (٨) تنافسية أي ان كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته

* Click here to buy ABBYY PDF Transformer 2.0 www.ABBYY.com Click here to buy ABBYY PDF Transformer 2.0 www.ABBYY.com

إن من أهم مكونات السوق العالمية للنفط الخام هم المنتجون (منظمة أوبك و خارج منظمة أوبك) و المستهلكون

(الدول الصناعية و الدول النامية) . هذا و تتأثر السوق النفطية سلبيا" أو ايجابيا" بعوامل متعددة ، فمن الناحية النظرية فان الأسس التي تتحدد على ضوئها الأسعار في السوق النفطية تقديرات العرض والطلب وهي *تقديرات تفتقر إلى الدقة في المعلومات ، لكن من الناحية العملية تلعب الصفقات التي تتم في الأسواق المستقبلية (Future markets)كالأسهم والسندات و سعر صرف العملات الأجنبية ودورا" رئيسا في تحديد أسعار النفط ، مما يعني ان أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل تهيمن عليها عناصر غير نفطية ، هذا حقيقة لا يمكن تجاهلها حيث ان النفط كسلعة ، لا ينطبق عليها قانون العرض و الطلب و الذي يفترض ان يحدد السعر وهذه الحقيقة تنطبق على كل الفترات الزمنية خلال العقود المنصرمة . أن أهم ما يمكن استنتاجه ،هي ان عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة (كما كان الحال في عقد السبعينات) و إنما أصبح التحكم الرئيسي فيها هو الطرف القادر على تخزين النفط و تسويقه و القابض على خفايا البورصة فيه ، ولا يمكن إهمال العوامل غير الاقتصادية و التي يعد العامل السياسي منها ان التقلبات الشديدة التي شهدتها أسواق النفط في الآونة الأخيرة والمستويات القياسية التي تم تسجيلها في عام (٢٠٠٨) م والتي بلغت الأسعار ذروتها في حزيران / ٢٠٠٨ بعد أن تخطى سعر البرميل الواحد (١٤٥) دولار ، أدت إلى صعوبة التنبؤ بمستقبل أسعار النفط ، وعليه فأن عملية تحديد أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر والمستقبل تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية للنفط الخام بالإضافة الى وجود عوامل غير اقتصادية لها تأثير في الأسعار .ولا شك ان المضاربة ساهمت الى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية وإنها إضافة عامل تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية ، وما تؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل ، كذلك معرفة قوة الدولار الأمريكي ومعدلات صرفه مقابل العملات الأخرى وخاصة اليورو وتأثيرها على أسعار النفط الخام ، والتي أظهرت ارتباطاً وثيقاً وان كانت هذه المسألة موضع خلاف مستمر .ويشير عدد من الباحثين بأن الزيادة الأخيرة في أسعار النفط الخام تتعلق بحالة التفاؤل المتزايد بين المشاركين في السوق حول وصول الركود في الاقتصاد الأمريكي الى نهايته وانه بدأ يدخل مراحله الأخيرة . كما ان انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات العالمية الأخيرة كان من بين القوى المحركة الأخرى لزيادة الأسعار

المبحث الثاني: أكبر الدول المستهلكة وأكبر الدول المستوردة للنفط:

فيما يلي قوائم بأكبر الدول المستهلكة وأكبر الدول المستوردة للنفط:

المطلب الأول :أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم:مليون برميل يوميا

1	الولايات المتحدة	20.698
2	الصين	7.855
3	اليابان	5.051
4	الهند	2.748
5	روسيا	2.699
6	المانيا	2.393
7	كوريا الجنوبية	2.371
8	كندا	2.303
9	البرازيل	2.192
10	السعودية	2.154
11	المكسيك	2.024
12	فرنسا	1.919
13	ايطاليا	1.745
14	بريطانيا	1.696
15	ايران	1.621

المطلب الثاني :أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم: مليون برميل يوميا

1	الولايات المتحدة	12.210
2	اليابان	4.842
3	الصين	3.677
4	المانيا	2.319
5	كوريا الجنوبية	2.185
6	فرنسا	1.867
7	الهند	1.841

8	اسبانيا	1.579
9	ايطاليا	1.511
10	تايوان	0.920
11	هولندا	0.899
12	سنغافورة	0.825
13	تركيا	0.633
14	بلجيكا	0.585
15	تايلاند	0.580

المبحث الثالث: اكثر الدول انتاجاً و تصديراً للنفط:

المطلب الأول :اكثر الدول انتاجاً

1. روسيا اكثر دولة تنتج نفط و يبلغ انتاجها 10 مليون و 730 الف برميل نفط يومياً.
2. السعودية وتنتج 9 مليون و 570 الف برميل نفط يومياً.
3. الولايات المتحدة الامريكية وتنتج يوميا 9 مليون و 23 الف برميل نفط.
4. ايران وتنتج يوميا 4 ميلون 231 الف برميل نفط.
5. الصين وتنتج يوميا 4 مليون و 73 الف برميل نفط.
6. كندا وتنتج يوميا 3 مليون و 592 الف برميل نفط.
7. العراق وتنتج يوميا 3 مليون و 400 الف برميل نفط.
8. الامارات وتنتج يوميا 3 مليون و 87 الف برميل نفط.
9. المكسيك ويبلغ انتاجها 2 مليون 934 الف برميل نفط.
10. الكويت وتنتج يوميا 2 مليون و 682 الف برميل نفط.

المطلب الثاني: اكثر الدول تصديراً

1. السعودية اكبر دولة مصدرة للنفط في العالم بواقع 7 مليون و 635 الف برميل نفط يومياً.
2. روسيا 5 مليون و10 الاف برميل نفط يوميا.
3. ايران 2 مليون 523 الف برميل نفط يوميا.

4. الامارات 2 مليون و 395 الف برميل نفط يوميا.
5. النرويج 2 مليون و 148 الف برميل نفط يوميا.
6. العراق 2 مليون و 170 الف برميل نفط يوميا.
7. الكويت 2 مليون و 127 الف برميل نفط يوميا.
8. نيجريا 2 مليون و 102 الف برميل نفط يوميا.
9. كندا 1 مليون و 929 الف برميل نفط يوميا.
10. امريكا 1 مليون و 920 الف برميل نفط يوميا.

المبحث الرابع: سلبيات وايجابيـــــــــات

وبالمحصلة إن الخاسر الأكبر هو شعوب تلك الدول النفطية وضياع فرصها التاريخية في التطوير والتنمية والاستفادة من الفوائض ألنفطية واستخراج وبيع النفط يجب أن يخضع لإستراتيجية طويلة الأمد تضمن عدم التفريط والبيع بأسعار مجحفة بحق الدول المنتجة إلا عند الحدود اللازمة والضرورية لتلبية متطلبات التنمية.

ويشير الاتجاه العام لتطور أسعار وإنتاج خامات النفط إلى أن الطلب العالمي على النفط في حال تزايد مستمر وأن الأسعار إلى ارتفاع مستمر رغم كل الضغوطات التي تمارسها الاحتكارات النفطية والحكومات الاستعمارية في الدول الصناعية المستهلكة وهذا يفرض على الدول المنتجة توحيد جهودها وتنسيق سياستها مع الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك لتعيد التوازن إلى الأسواق النفطية وتكون عاملاً فاعلاً ومؤثراً في تحديد الأسعار وذلك من خلال :

1- الامتناع عن توظيف الرساميل النفطية في الخارج أو إيداعها في المصارف الأجنبية حيث إن مثل هذا التوظيف والإيداع يحرمان المنطقة العربية من الاستفادة الفعلية منها .

2- تحسين مستوى شفافية سوق النفط والتقليل من حالة الغموض بعدد من الطرق منها تحسين مستوى إعداد تقارير ببيانات الطلب والمخزون بدقة.

3- ضرورة التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لاستغلال هذه الثروة الثمينة على أكمل وجه وضبط سعرها العالمي بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية ومع مصلحة شعوبها وحاجة الدول المستهلكة لها .

4- ضرورة نصح الدول العربية المصدرة للنفط بأن تشرع في سياسات تسهم في تحسين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع تقليل الاعتماد على النفط ، والاستفادة من العوائد النفطية بالشكل الأمثل ، حيث إن الإخفاق في مواجهة هذا التحدي سيعني حتماً أن عهدها النفطي – حتى إن استمر فترة طويلة – سوف تتبعه فترة من الفقر المتنامي.

المبحث الخامس: أوبك وأسعار النفط :

تعد منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ـ التي تأسست عام 1960 ـ الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية ؛ حيث تسهم بحوالي 80 مليون برميل يومياً ، ووصل معدل إنتاجها إلي نحو 28 م.ب.ي ، بما يعادل نحو 35% من الإنتاج العالمي اليومي البالغ 8 ملايين برميل ، ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى نحو 65 م.ب.ي عام 2030 (حوالي 54.1% من إمدادات النفط العالمي وذلك مقارنة بحوالي 38.4% عام 2000) .

وتلعب أوبك دوراً حاسماً في الحفاظ على مستوي مستقر لأسعار النفط ، حيث حددت لنفسها آلية لضبط الأسعار تقوم علي تعديل الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يومياً إذا خرجت الأسعار عن نطاق السعر المستهدف الذي حددته أوبك ، والذي يتراوح بين 22 ، و 28 دولاراً للبرميل .

كما تتمتع أوبك ـ بوصفها كارتل ـ اقتصادياً بقيمة سوقية هائلة نتيجة لضخامة حجم الاحتياطيات النفطية التي تستحوذ عليها دولها الإحدى عشرة (السعودية ، العراق ، الجزائر ، الإمارات ، الكويت ، إيران ، ليبيا ، نيجيريا ، فنزويلا ، قطر ، إندونيسيا) ، والذي يعني ضمنيا ضخامة حجم المساهمة في الإنتاج العالمي اليومي .

ولعل ذلك هو ما يجعل لأوبك دوراً كبيراً في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق ، فضلاً عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب ، التي قد يترتب عليها حدوث نقص أو انقطاع في الإمدادات النفطية العالمية . وقد يكون من

المنطقي استنتاج أن مصلحة الدول المنتجة والمستهلكة للنفط خلال السنوات القادمة ستكون متوافقة ، على أن يبقي سعر النفط مرتفعا حتى تحقق كل منهما أهدافها ، خاصة أن توصل الدول المستهلكة إلي بدائل للنفط لن يتم إلا في ظل أسعار نفط مرتفعة، ولكن هذا الاستنتاج يفقد كثيرا من منطقيته بسبب الإخفاق السابق للدول المستهلكة للنفط في التوصل إلي بدائل عملية ورخيصة للنفط ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويعزز من عدم هذه المنطقية أيضا وعود السياسيين ـ خاصة الأمريكيين ـ بعصر نفطي رخيص باتباع سياسات خارجية دبلوماسية أو حتى عسكرية لصيد النفط بأسعار منخفضة .

وقد بدأت ملامح هذه التوجهات الاقتصادية والسياسية تتضح خلال عام 2006 ؛ حيث زادت توجهات العديد من حكومات دول النفط ، وكذلك رءوس الأموال ـ التي تراكمت لدي هذه الدول ـ نحو الشرق ، خاصة نحو الصين واليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وغيرها من الدول المحيطة بالصين ، والتي يتوقع أن يتحول إليها زخم النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات القادمة ، وهو ما سينشئ مصالح اقتصادية وسياسية بين منتجي النفط وهذه الدول ، والتي ستترجم ـ في الغالب ـ إلي شراكة استراتيجيه (سياسيا واقتصاديا) ، وهي شراكة تضمن مصادر نفط آمنة ومستقرة للمستهلكين من هذه الدول ، وتضمن تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المنتجة ، وتوفر طلبا مستقرا علي إنتاجها من النفط في ظل ما يمثله الإعلان الأمريكي الصريح ، بشأن التوجه نحو تقليص الاعتماد علي نفط الشرق الأوسط خلال السنوات القادمة ، من تهديد لمصالح دول الشرق الأوسط المنتجة للنفط .

كما ظهرت ملامح هذه التوجهات أيضا علي الصعيد السياسي من خلال محاولات الالتفاف الروسي علي نتائج الحرب الباردة عن طريق النفط ، وكذلك من خلال عملية خلط النفط بالسياسة من قبل كل من إيران وفنزويلا ونيجيريا .

إن عدم وجود نمو في احتياطيات النفط العالمية لمقابلة النمو المتواصل في الاستهلاك يفرض علي الدول المنتجة والمستهلكة للنفط العديد من التحديات ، ويعجل بانتقال العالم إلي مرحلة ما بعد النفط ، ولكن الأمر المؤكد أن هذا الانتقال لن يتم في الأجل القصير ؛ مما يعني أن هناك أزمة في سوق النفط ستفرض نفسها علي العالم ، وربما تستحكم حلقاتها خلال السنوات الثلاثين القادمة إذا بقيت الظروف الحالية كما هي ، وهو ما سيجعل منتجي ومستهلكي النفط يبحثون عن سياسات وآليات جديدة للتعامل مع هذه الأزمة التي لم يعد يجدي معها التأثير في جانبي العرض والطلب كما كان يحدث طوال السنوات الماضية ؛ لأن الطلب يتزايد رغم استمرار ارتفاع الأسعار ، ولم تُجْدِ سياسات أوبك لتهدئة السوق عن طريق زيادة المعروض ، علي خلاف قانون العرض والطلب الذي لم يعد بقرة مقدسة في سوق النفط العالمية خلال السنوات الأخيرة .

وإذا قمنا بتحييد العوامل السياسية مؤقتاً ـ رغم عدم منطقية ذلك في سوق النفط ـ فإن هذا الوضع سيجعل الدول المنتجة للنفط أمام معضلة تتمثل في ضرورة مضاعفة الإنتاج خلال ثلاثة عقود قادمة ، وهو أمر مكلف للغاية ، وقد يكون شبه مستحيل في ظل مؤشرات تعكس تراجع مخزون النفط العالمي بسبب الشيخوخة التي أصابت معظم حقول النفط الرئيسية في العالم ، وبسبب عدم حدوث أي اكتشافات بترولية مهمة خلال العقدين الماضيين ، ناهيك عن دور الإعلان الأمريكي الأخير عن توجه الولايات المتحدة لتقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ـ في تثبيط همة دول أوبك عن زيادة استثماراتها ؛ من أجل تلبية احتياجات السوق العالمية .

وفي ضوء ذلك، ستكون الدول المنتجة للنفط مضطرة للحفاظ على أسعار النفط مرتفعة ؛ لتخفيض معدلات النمو في الطلب عليه ، والتغلب علي ضغوط الدول المستهلكة الرئيسية للنفط لزيادة إنتاجها واستنزاف احتياطياتها النفطية بسرعة ، وهذه السياسة من جانب الدول المنتجة لن تلقي قبولا من جانب الدول المستهلكة للنفط ، التي يتزايد تعطشها للنفط كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي بها . وهذه الدول المستهلكة للنفط ستكون أمام تحديين :

التحدي الأول : تبني سياسات خارجية قائمة بالأساس علي صيد النفط الذي يحقق التواصل في معدلات النمو ، ولو بأسعار مرتفعة .

والتحدي الثاني: البحث عن بدائل للنفط في الأجل الطويل ، ناهيك عن معالجة الآثار السياسية الداخلية لدي هذه الدول الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود ،كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، أو الناجمة عن تكرار انقطاع الكهرباء في العديد من المدن بسبب ارتفاع أسعار الوقود وزيادة الطلب علي الطاقة الكهربائية ،كما في حالة الصين .

الأمر الذي يعني أن الظروف التي ستحكم سوق النفط العالمي ـ استهلاكا وإنتاجا ـ تدفع نحو تسييس النفط ، وهو ما سيجعل سياسات الطاقة في الدول المنتجة والمستهلكة للنفط خليطا بين الاقتصاد والسياسة، وسوف تكون هناك مجموعة من الدول مرشحة أكثر من غيرها لخلط النفط بالسياسة ، مثل إيران وفنزويلا وروسيا ، وهو ما يعني تغيير خريطة التحالفات السياسية والاقتصادية العالمية خلال العقود القادمة .

ويعتبر النفط أقل السلع التي شهدت ارتفاعا في السعر مقارنةً مع السلع الأخرى ، فبرميل النفط كان في ديسمبر 2001م أقل من 20 دولار ، ووصل سعره في مايو 2004م إلى 41 دولار وذلك يمثل ارتفاعا في سعره بنسبة 100% ؛ ومن الطبيعي أن يرتفع سعر سلعة استراتيجية مثل النفط في ظل الارتفاع في أسعار معظم السلع الاستراتيجية في العالم خلال الثلاث سنوات الأخيرة . فقد ارتفعت

أسعارها بنسبة تصل إلى أكثر من 100% ولم يحتج العالم على ذلك ، في حين أنه عندما ارتفع سعر النفط الذي يوجد أكثر من 70% من احتياطياته في العالم الإسلامي ، قامت أمريكا بأمر الدول النفطية الرئيسية في العالم بإعادة النظر في الأسعار ، ولن نستغرب إذا ما جاء يوماً على العالم الإسلامي يقوم فيه بعمل سعرين لنفطه الأول سعر مخفض لأمريكا ، والثاني سعر حسب العرض والطلب في الأسواق الدولية لباقي دول العالم .

وهنا يفترض أننا ندرك عنصرين استراتيجيين :

أولاً : التضخم العالمي الذي حدث لأسعار جميع السلع الاستهلاكية والخدمية الأخرى ، ومن ثم انعكس على أسعار النفط ، ومن أكثر المتأثرين بهذا الارتفاع هم الدول النامية غير الصناعية .

ثانياً : في عام 2005م لم يكن هناك نقص في الإمدادات النفطية بالنسبة للدول الرئيسية في استيراد الطاقة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما المشكلة الحقيقية للمستهلك في أمريكا هي اللوبيات القوية لحماية البيئة .

فالمنظمات البيئية الأمريكية وقفت ضد إنشاء مصافي جديدة للبترول مما أدى إلى وجود عجز كبير في الطاقة التكريرية في أمريكا تصل إلى 10% من حاجة السوق الأمريكي اليومية ، والذي يتم تعويضه عن طريق استيراد المنتجات النفطية من الخارج والتي قد لا تكون دائما بالمواصفات المطلوبة.

ويمكن القول أن الأسعار الحالية للنفط ـ رغم ارتفاعها ـ غير منصفة لعدة عوامل :

- الدولار فقد من قيمته الحقيقية نحو الثلث بسبب التضخم الكبير .
- الولايات المتحدة رغم هذا الارتفاع تحصل على أرخص سعر من خلال أسعار تفضيلية أو من خلال وجودها في العراق واستغلالها لنفطه .
- الدول الأجنبية ومنها أميركا تفرض ضريبة داخلية على النفط تقارب ثلاثة أضعاف سعره , بمعنى أنها تحقق أرباحا من وراء هذه الضرائب ، تكاد تصل حد مساواة تصدير النفط في بعض الدول ، والواجب عليها إن كان السعر الحالي للنفط يزعجها ويزعج مواطنيها ، فعليها أن تخفض من ضرائبها الداخلية عليه , علماً بأن السعر الحقيقي للبرميل يجب أن يتراوح في هذه الظروف بين 100 و115 دولارا حسب بعض الخبراء .

ويمكن إدراك أهمية نفط الخليج في ظل توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي رسم مديرها غي كاروس صورة مثيرة عندما قال : إن استهلاك أمريكا من النفط سيزيد بنحو 8 ملايين برميل يومياً في غضون عقدين بينما سينخفض إنتاجها المحلي 1.5 مليون برميل يومياً (من 6.2 ملايين برميل كذروة عام 2009 إلى 4.7 ملايين عام 2025) ، مشدداً على أن الإمدادات الإضافية المطلوبة لسد

حاجات الطلب المحلي المتعاظمة "ستأتي من الدول الخليجية التي تمتلك الجزء الأعظم من الاحتياطي العالمي المؤكد".

ظل خبراء الطاقة في السنوات الثلاث الأخيرة يتوقعون انهيار الطلب على النفط مع الارتفاع المستمر في الأسعار ، إلا أنهم توصلوا إلى قناعة الآن بأن الأسعار ستبقى مرتفعة ، واحتمال قوي بأن ترتفع أكثر مستقبلاً ، ما دام لا تتوافر لدينا طاقة إنتاجية فائضة كافية من النفط الخام ، يصاحبها سعة فائضة من المصافي الحديثة التي تستطيع أن تتعامل مع النفط الثقيل ذات النسبة العالية من الكبريت .

يضاف إلى ذلك ، هناك الصراعات الجيوسياسية ، التي يدور محورها في الدول المنتجة للنفط هذه الأيام، والتي تزيد من قلق الأسواق. وعلى رغم المبادرة المهمة التي أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الأسبوع الماضي بمشاركة واشنطن في المفاوضات المباشرة مع طهران ومع الدول الكبرى الأخرى ، لتضع هذا الصراع على المسار الدبلوماسي ، إلا أنه تبقى مشكلات أخرى كثيرة ، مثل النزاع على السلطة والنفط في البصرة ودلتا النيجر في نيجيريا ، ناهيك عن النزاع المتصاعد بين الولايات المتحدة وفنزويلا .

الخاتمة

طبيعة الأسواق العالمية هذه الأيام ، إن ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب ومحدودية العرض من نفط خام ومنتجات لا يعني أن كل الأمور على ما يرام بالنسبة إلى الدول المنتجة . فانخفاض قيمة الدولار يعني أن هناك القليل مما يمكن أن تتخذه دول أوبك في هذا المجال ، وهو الانتظار إلى أن تتحسن قيمته مستقبلاً ، على رغم كل الكلام عن محاولة التحول إلى اليورو.

Table des matières

مقدمة 1

المبحث الاول: السوق النفطية 1

المبحث الثاني: أكبر الدول المستهلكة وأكبر الدول المستوردة للنفط: 3

المطلب الأول :أكبر الدول المستهلكة للنفط في العالم:مليون برميل يوميا 3

المطلب الثاني :أكبر الدول المستوردة للنفط في العالم: مليون برميل يوميا 3

المبحث الثالث: اكثر الدول انتاجاً و تصديراً للنفط: 4

المطلب الأول :اكثر الدول انتاجاً 4

المطلب الثاني: اكثر الدول تصديراً 4

المبحث الرابع: سلبيات وايجابيـــــــــات 5

المبحث الخامس: أوبك وأسعار النفط : 6

الخاتمة 10

مقدمة

عرف النفط منذ آلاف السنين ، وعرفته شعوب العالم ذات الحضارات القديمة كمصر وبابل وسومر والصين ، وورد ذكره في الكتب القديمة ، وكتب الرحالة الأوائل ، واستخدم في التدفئة ورصف الطرق والبناء Edwin ، ولم تبدأ صناعته في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر ؛ عندما حفر أول بئر للبحث عن النفط عام 1859م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على عمق 69.5 L. Drake قدم ، ثم ما لبثت هذه الصناعة أن صارت أحد أهم الدعامات التي ترتكز عليها الحضارة الإنسانية . كلمة ذات أصل لاتيني معناها زيت الصخر ، وقد يأخذ البترول شكلاً سائلاً Petroleum وكلمة Natural أو يأخذ شكلاً غازياً فيسمى الغاز الطبيعي Crude Oil ويسمى حينئذ بالزيت الخام Gas.

وقد تميزت الخمسين سنة الأولى من عمر البترول بالسيطرة الأمريكية الكاملة تقريباً ، كما تميزت بتكوين ، ثم جاءت فترة تدويل صناعة النفط بدءاً من عام Standard Oil احتكار شركة ستاندرد أويل 1911م ؛ حيث اشتدت المنافسة بين الشركات السبع الكبار

المبحث الأول :الدول الاعضاء في الاوبـــــك

أعضاء الاوبك السابقين و الحاليين :

- الأخضر :البلدان الأعضاء الحاليين
- البرتقال :البلدان الاعضاء السابقين

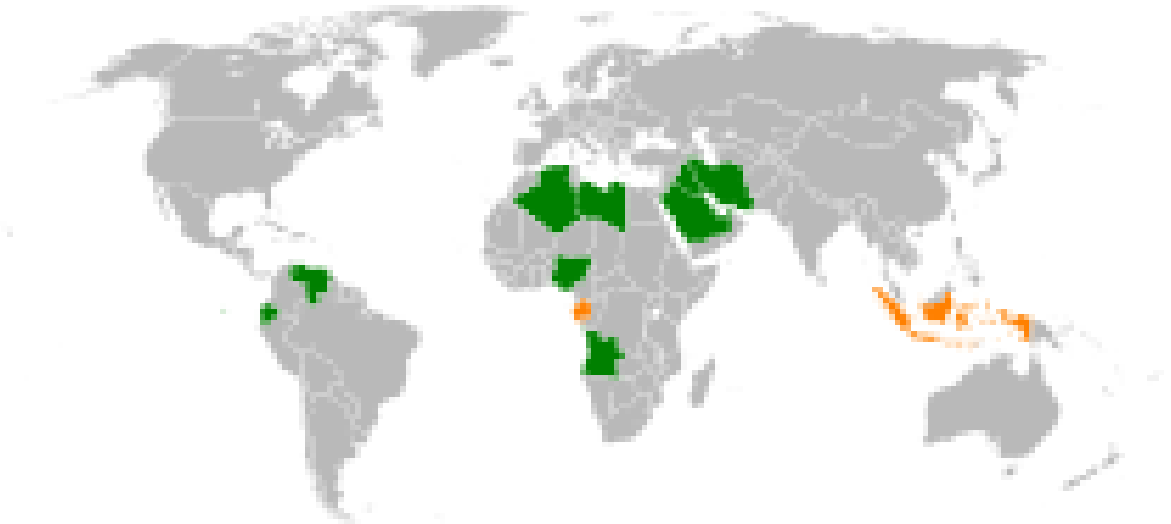

تتكون الاوبك من اثني عشر دولة اثنان منها جديدة انضمت مند (1) الاول من جانفي 2007 و هم:

المطلب الأول :بلدان افريقيـــا

1. **الجزائر**: أول بلد لتأميم الصناعة النفطية 24فبراير 1971 بنجاح ، تبقى الجزائر عضو هام واستراتيجي في أوبك.

2. **انغولا** : واحدة من اكبر الاستكشافات النفطية في العشرية الاخيرة. هدا البلد حقق انتاج كبير مع ان صناعته النفطية لا تنضم لهيكلة الاوبك : هدا القطاع كاملا هو تحت ايادي الشركات المتعددة الجنسيات مع ارتفاع معدل استنزاف ودائعه.

3. **ليبيا** : يجب ان يبدأ انتاج هذا البلد في الارتفاع و بقوة و خصوصا في السنوات المقبلة ، في حين رفع العقوبات على الدول الغربية يمنحهم الفرصة لاستثمارات جديدة . يقدم هذا البلد إمكانات جيدة للتنقيب ، حيث يجب ان تكون لها مكانة اكبر في الأوبك . ولكن في أوائل عام 2011 حركات الاحتجاج وجها لوجه مع نظام هذا التقدم على الأقل في المدى القصير.
4. **نيجيريا**: تمثل نيجيريا عضوا مؤثرا في المنظمة. ارتفع انتاجها بشدة و دلك بفضل التطورات التي طرأت على التطورات البحرية العميقة , و في كثير من الاحيان يتجاوز هدا البلد حصته. و قد طالب هدا البلد بزيادة حصته مرارا و تكرارا مهددا بمغادرة الاوبك. قد يكون السبب أن صناعة النفط هي الأقل تأميما في الأوبك :فهو تقريبا بالكامل في أيدي الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني : بلدان الشرق الاوســـــط:

1. **العربية السعودية:** ويستند الزعيم التاريخي لمنظمة أوبك على أكبر احتياطيات النفط التقليدية في العالم ، مكانتها كأكبر منتج ومصدر وحقيقة أنه يحتوي على ما يقرب من جميع الطاقة الانتاجية الفائضة .البلد يحتاج إلى استثمارات ضخمة باستمرار لتحل محل إنتاج يحتاج البلد إلى استثمارات ضخمة باستمرار لتحل محل إنتاج الذي استنزفت ودائعه (يبدو ان بعض 800، 000برميل في اليوم كل عام ، و لدى إنتاجها حصة متزايدة من النفط دو جودة من منخفضة إلى متوسطة.

2. **الامارات العربية المتحدة:** دولة الإمارات العربية المتحدة هي اتحاد تم إنشاؤه في عام 1971 قبل ذلك التاريخ ، لم تكن إلا أبو ظبي عضوا في الأوبك .الإمارات الأخرى لم ينظموا أبدا ومن ثم تعتبر نفسها غير ملزمة الحصص –إنتاجها في اي حال ضعيف و في انهيار . تمثل أبو ظبي منتج كبير ، ولكن تم استخراج جميع ودائعه المادية مند اكثر من 30 عاما.

3. **العراق** : لا يزال وضع العراق معلقا بطريقة أو بأخرى مند النزاع الأخير .لا تزال البلاد عضوا في الأوبك بالاسم فقط ، ولكن لم يتم ضمها في الحصص .يمكن للبلاد أن تكون واحدة من أكبر الاحيتاطيات في الأوبك ، ولكن النظام الجديد لم يتم توضيح نواياه بعد.

4. **ايران** : تمثل إيران دعامة تاريخية للأوبك ، واليوم يدل دلك مرة أخرى لعزمها على استخدام سلاح النفط كوسيلة ضغط ضد الولايات المتحدة. هاته الودائع الكبيرة تواجه استنزاف شديد ، البلاد بالكاد قادرة على إنتاج قدر من حصص الإنتاج حتى يسنح الامر بدلك.

5. **الكويت** : يتميز هذا البلد بوجود احتياطيات كبيرة يتركز معظمها في وديعة واحدة . يبدو أن هذه الودائع قد وصلت إلى ذروة انتاجها ، و الاحيتاطيات الرسمية المتنازع

عليها على نطاق واسع ، بما في ذلك داخل البلاد ، في سياق التغيرات السياسية الكبيرة.

6. **قطر** : احتياطيات النفط التقليدية في هذا البلد هي صغيرة نسبيا ، ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج في المستقبل القريب فإنه سيتم استبداله إلى حد كبير بالغاز الطبيعي والمكثفات وملخص الخام الذي تقدمه القبة الشمالية و الذي يمثل أكبر حقل غاز في العالم ، ولكن هذه المنتجات هي خارج حصة أوبك.

المطلب الرابع : بلدان امريكا الجنوبية :

1. **الاكوادور** : يعود هذا البلد إلى أوبك بعد خروجه في عام 1992 كمنتج صغير للنفط مقارنة مع الأعضاء ألآخرين ولكن احيتاطياته كبيرة نسبيا (حوالي 5 مليار برميل).

2. **فنزويلا** : في ظل رئاسة هوغو شافيز ، اتخذت الدولة دورا أكثر نشاطا في الأوبك ، مما ساعد على استعادة مكانتها كسلاح جيوسياسي لذلك .منذ آن خذا بعين الاعتبار في حسابات المنظمة من النفط الثقيل (فنزويلا لديها احتياطيات كبيرة من الرمال النفطية)، والبلاد لديها أكبر احتياطي في العالم ، و هي متقدمة على المملكة العربية السعودية . هذا هو بلا شك جزء من حركة أوسع لتحدي القيادة السعودية في المنظمة.

بعض الدول الرئيسية المنتجة للنفط ، وبعضها مصدرة للنفط الصافي ، ليست أعضاء في منظمة أوبك . هذا هو حال كندا, السودان, المكسيك, المملكة المتحدة, النرويج, الولايات المتحدة, روسيا وسلطنة عمان.

المطلب الخامس : بلدان اعضاء الاوبك السابقين :

1. **اندونيسيا** : تراجع انتاج النفط الاندونيسي منذ عام 1997 وأصبحت البلاد مستوردا صافيا .العضوية في الأوبك لم يعد لها معنى , و في مايو 2008 أعلنت الحكومة رسميا

انسحابها من المنظمة .وأصبح هذا القرار فعالا بعد بضعة أشهر ، و مند يناير 2010 , وكالة الطاقة الدولية ، الأوبك نفسها وغيرها اخدت بعين الاعتبار إنتاج البلاد ضمن فئة الخارجين عن الاوبك .

2. **الغابون** : هدا البلد كان عضوا في الاوبك مند 1975 ال 1996.

المبحث الثاني :العوامل التي ترفع سعر النفط

"These people do not own it, They only sit on it "

(وليم سايمون وزير الخزانة الأمريكية سابقاً)

" النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم " هنري كيسنجر 1973م

" أعتقد أن أميركا تنوي السيطرة بشكل مباشر أو غير مباشر وتواجدها في منطقة الشرق الأوسط يهدف إلى ضمان تدفق النفط ، وضمان أسعار معينة ، وضمان توجّه هذا النفط إلى اتجاهات محددة دون غيرها " (د. عصام الجلبي ، وزير النفط العراقي السابق)

تسعى الأوبك لتنظيم الإنتاج والسعر بجهد منسق تقوم به الدول الأعضاء ، بما في ذلك إنشاء نظام حصص الإنتاج. لذا كون الأعضاء كارتل المنتجين. وهم يتفقون على كمية البترول المصدرة و الذي يؤثر على السعر في السوق. في عام 2005 ، امتلكت الدول الأعضاء نسبة معقولة من احتياطيات البترول الخام تقدر بـ 78.4٪ ووفرت 43٪ من الإنتاج العالمي للبترول الخام.

تتم المعاملات النفطية بالدولار الأمريكي , و يكون تغيير قيمة الدولار مقابل عملات الدول المنتجة الاخرى بالتأثير على قرارات الأوبك حول مدى كمية الإنتاج. على سبيل المثال ، عندما ينخفض الدولار بالنسبة إلى العملات الأخرى ، تنخفض ارباح دول أوبك في حين انها تحد من قدرتهم الشرائية لأنها لا تزال تبيع نفطها بالدولار.

تملك قرارات الاوبك تأثيرا على الاسعار العالمية للنفط. و كمثال على ذلك أزمة النفط في عام 1973 خلال حرب يوم الغفران :كان حصار الأوبك ضد الدول الغربية التي تدعم إسرائيل و الذي ادى إلى زيادة أربعة أضعاف على مدى خمسة أشهر 17أكتوبر 1973 -18 مارس 1974 .

عكس كارتلات أخرى ، نجحت الاوبك في رفع سعر النفط لفترات طويلة . تم نجاح المنظمة بناءا على استعداد المملكة العربية السعودية لقبول انخفاض الإنتاج عند تجاوز الآخرين حصصهم . و هكذا معظم الدول الأعضاء تنتج بكامل طاقتها، إلا المملكة العربية السعودية هي الوحيدة فقط التي تملك قدرة التوفير والقدرة على زيادة الإنتاج إذا لزم الأمر .

ولأن النفط الخام ليس مجرد سلعة ، فإنه يمثل أداة من أدوات ممارسة النفوذ السياسي ، ترى فيه الدول المنتجة مظهراً من مظاهر قوتها ، التي تستمد منها التأثير في مجريات الأمور العالمية ، بينما تري الدول المستهلكة أن الاعتماد المتبادل بينها وبين المنتجين ، هو قناة أساسية من قنوات الحوار في إطار العلاقات الدولية ؛ للمحافظة علي المصالح المشتركة وتطويرها ؛ فالدول المنتجة للنفط تمنح الشركات المنتجة . سواء الوطنية أو الأجنبية . امتيازات العمل في قطاعي التنقيب وإنتاج المشتقات ؛ بهدف بيع النفط الخام ومنتجاته في السوق الدولية ، وقد وصلت الدول المنتجة والمستهلكة إلي قناعة مشتركة بخصوص السياسة النفطية علي الجانبين ، انطلاقاً من إدراك حقيقة الاعتماد المتبادل ، هذه القناعة هي أن المعطيات الراهنة في سوق الطاقة بشكل عام ، تفرض ضرورة الحوار بين الطرفين من أجل تحقيق الأهداف التالية :

1) الاستمرارية في الإمدادات .

2) ضمان أمن الإمدادات.

ضمان كفاية الإمدادات علي المدى الطويل.

ضمان عدم حصول اختناقات في الأجل القصير والعمل علي تجنبها.

تحقيق مبدأ عدالة الأسعار.

أكثر من ثلثي نفط العالم .. نفط مسلم :

ولما كانت الدول العربية المنتجة للبترول تمتلك احتياطياً يقدر بـ 643.1 مليار برميل من البترول الخام ، بنسبة 62.1% من الاحتياطي العالمي ، وتنتج نحو 21 مليون برميل يوميًا بنسبة 31.5% من الإنتاج العالمي ، وتصدر نحو 17.5 مليون برميل من هذا الإنتاج يوميًا ، وفقًا للإحصاءات العالمية .

وإذا أضفنا جمهورية إيران الإسلامية إلى الدول العربية ، فإن الاحتياطي النفطي يرتفع إلى 733.1 مليار برميل بما يوازي 70.8% من الاحتياطي العالمي ، ويصل الإنتاج إلى 24.6 مليون برميل يوميًا بنسبة 36.7% من الإنتاج العالمي ، ويرتفع التصدير إلى نحو 20 مليون برميل يوميًا .

هذا بالإضافة إلى دول إسلامية أخرى تملك احتياطيات نفطية متوسطة ، مثل : نيجيريا ، وإندونيسيا ، وماليزيا ، ودول وسط آسيا المحيطة ببحر قزوين .

كل هذه الإحصاءات والبيانات السابقة تشير إلى أن الدول العربية بالإضافة إلى إيران إذا أبدت استعدادها ، فإنها تقف في موقف قوي كدول مسؤولة عن حصن حاسم من الإنتاج والصادرات النفطية العالمية ، ولديها الجانب الأكبر من الاحتياطي العالمي منه .

وفي المقابل تمثل الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط في العالم ؛ حيث شكلت وارداتها حسب البيانات الأمريكية عن النصف الأول من عام 2001م نحو 63.2% من إجمالي الواردات الدولية من النفط ، وتستورد وحدها نحو 12 مليون برميل يوميًا منها 3 ملايين برميل من الدول العربية وعلى رأسها السعودية التي تستورد منها 1.8 مليون برميل يوميًا.

تسعير البترول :

لا يمكن دراسة تطور أسعار البترول الخام دون أخذ المحتوى السياسي للعلاقات الدولية ومصالح الدول الكبرى في الاعتبار ، فتسعير البترول موضوع سياسي ، يخرج عن إطار الصناعة والتجارة ، ولتحليل سعر البترول لا بد ـ أيضاً ـ من تحديد تكاليف الإنتاج ، التي تتمثل في :

1. أجور اليد العاملة .

2. مصاريف الاستخراج : وترتبط تكلفة الاستخراج بعمق النفط في باطن الأرض ، وبظروف الضغط الجيولوجي في المكمن النفطي ، والمنصات البحرية (إنْ وُجدت) إلخ.

3. نفقات النقل إلى محطات التجميع : سواء بالصهاريج أو بالناقلات البحرية أو النقل عبر الخطوط (أنابيب نقل النفط) . وتدخل هنا تكاليف الكيلومتر الواحد من الخط الناقل ، لأن الخطوط تحتاج إلى وضع مضخات على طول الخط بتباعدات قصيرة نسبيًّا من أجل التغلب على معوقات التدفق عبر الأنبوب الناتجة عن ترسب الأوساخ والجزيئات الصلبة، وعن تشكل المياه الملحية ، وضغط الغاز المحصور في الأنبوب ، وعدم استواء سطح الأرض في المناطق التي يمر الخط عبرها ، والضغوط التي قد يعاني منها الأنبوب ، وتزويد المضخات على الدوام بالطاقة الكهربائية .

4. نفقات الصيانة : والإشراف الدائم على الخط ، ومعالجة صدأ المضخات وتوقفاتها ، ومراقبة التسربات النفطية المحتمَلة في الأجزاء المهمة من الخط .

5. نفقات التسويق : فبعض المنابع النفطية (في سيبيريا مثلاً) لا يكون تسويقها ذا جدوى إلا إذا كان سعر النفط المسوَّق عاليًا .

6. نفقات أمنية (العلاوة الأمنية) : هنالك نسبة معينة يمكن تصل إلى 6–8 دولار ـ على الأقل ـ في سعر برميل النفط فيما يسمى بسبب الظروف الأمنية .

7. علاوة سياسية : نتيجة الأحداث السياسية على الصعيد الدولي ، في العراق وإيران وفنزويلا ونيجيريا

وتمثل تكاليف الاستخراج في منطقة الخليج أخفض التكاليف في العالم ؛ فالنفط العراقي لا تزيد تكاليف إنتاج البرميل الواحد منه على 0.97 دولار (أقل من دولار) ، بينما تصل تكلفة استخراج البرميل الواحد من بحر الشمال إلى 4 دولارات ، أما النفط السيبيري ، فإن نقل البرميل الواحد من منبعه إلى الأنبوب أو محطة التجميع يكلِّف وحده 7 دولارات .

وهناك سعران للنفط سعر حالي وسعر مستقبلي ؛ من هنا يصعب التنبؤ ، فقبل سنتين فقط ، كانت كل الدراسات تشير إلى سقف سعري لا يتجاوز 40 دولاراً للبرميل ، وها قد تجاوز سعر برميل النفط اليوم حاجز السبعين دولاراً ، وهنا تأتي تفسيرات بعض مسؤولي النفط في الدول المنتجة لتقول أن السعر الحالي يشمل قيمة سياسية تشكل الفارق بين السعرين ؛ نتجت عن المشاكل السياسية ، التي لا تقتصر على الملف النووي الإيراني ، وأحداث العراق ، بل تشمل أيضاً حرب الثوار في نيجيريا التي تشتد ضراوة وتخريباً ، وتصريحات هوجو تشافيز في فنزويلا ، واحتمالات الإرهاب في الخليج ، فضلاً عن التوقعات شبه المؤكدة ، لأعاصير كبيرة (تسعة أعاصير ، منها خمسة من النوع الخطر) ستضرب خليج المكسيك والساحل الأمريكي الجنوبي .

ويمكن للسعر أن يتأثر غداً بحل الملف النووي الإيراني سلمياً أو بالحرب ، أو بالوصول إلى حل وسط مع ثوار الدلتا ـ في نيجيريا ـ من جهة ، أو في تصعيد هذه الحرب وتعطيل مليون برميل يومياً إضافياً من النفط الخفيف الخالي من الكبريت ، إضافة إلى الـ500 ألف الحالي .

ويتأثر أيضاً بما إذا كانت الفرصة ستتاح للعراق لتطوير طاقته الإنتاجية إلى خمسة ملايين برميل يومياً خلال السنوات المقبلة ، أو الاستمرار في الانخفاض كما هي الحال الآن ، ويتأثر أيضاً بالاحتمالات القوية في عودة الأعاصير مرة أخرى هذا الصيف إلى خليج المكسيك ؛ وبشكل عام لا يمكن التنبؤ بأسعار النفط ، ولكن الذي يمكن التأكيد عليه أن النفط سيستمر في لعب دور أساسي في الاقتصاد

العربي ، خصوصاً مع احتمالات زيادة الطلب العالمي سنوياً بنحو 1.3 إلى 1.5 مليون برميل يومياً في العقدين المقبلين (وهو نفس معدل الزيادة تقريباً في العقدين الماضيين) ، وسيلبي النفط العربي جزءاً أساسياً من هذا النمو .

وطبقا لتقارير صندوق النقد الدولي حول التراجع الذي حدث في معدلات النمو ؛ يرجع . الصندوق . جزءاً منها إلى ارتفاع أسعار النفط ، إلا أنه في السياق ذاته يظهر بلوغ الاقتصاد العالمي مراحل متقدمة من النمو .

والخلاصة التي توصل إليها الصندوق انه حتى لو وصل سعر برميل النفط إلى 80 دولاراً ، فان تأثيره لن يكون كارثياً على الاقتصاد العالمي ، مؤكداً أنه من الصعوبة بمكان تقدير تأثير هذه الزيادة على ثقة المستهلكين . .

ويؤكد الصندوق أنه من الصعب تصور دخول أمريكا مرحلة ركود اقتصادي نتيجة تأثير ارتفاع أسعار النفط فقط .

وعلى مستوى الاقتصاد الياباني والأوروبي ، فان ارتفاع مستوى ترشيد الطاقة وضعف الدولار، يعنيان أن تأثير 80 دولاراً لبرميل النفط لن يكون أكبر من الولايات المتحدة . .

وفي هذا السياق ، قالت مؤسسة «غلوبال انسايت» المتخصصة في الاستشارات والتوقعات الاقتصادية (مقرها في مدينة ليكسينغتون في ولاية ماستشوسيتس الأمريكية) أن النفط سيبدأ بالفعل التأثير سلباً على الاقتصاد العالمي ، عندما تبقى الأسعار بين 80.70 دولاراً للبرميل لمدة تتراوح بين 3 . 6 أشهر .

وقد نجم الارتفاع الكبير في أسعار النفط عن مجموعة من الأسباب والعوامل ، منها :

1. النمو غير المتوقع في الطلب على النفط : حيث سجلت قفزة في الطلب على النفط تراوحت بين 2.2 و2.5% سنوياً ليربو الاستهلاك على 84 مليون برميل يومياً .

فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك 25% من مجمل الإنتاج العالمي ، وأوروبا 22% (ألمانيا 3,7% ، فرنسا 2,7%، إيطاليا 2,6% ، المملكة المتحدة 2,2%) ، واليابان 7% ، والصين 6,6% ، وروسيا 3,5%.

وقد ارتفع الاستهلاك النفطي العالمي في مجمله بين العامين 1991 و2001 بمقدار 14% : في الولايات المتحدة 17% ، وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا حوالى 1% ، وفي اليابان 0% (تراجع). أما في الصين والبلدان الآسيوية الأخرى ، فقد وُجِدَتْ أعلى معدلات نمو : الصين 109% ، كوريا الجنوبية 78% ، الهند 68% ، إندونيسيا 64% ، وهكذا يستمر الاستهلاك العالمي في التزايد بمعدل 2% سنويًّا.

2. الازدهار الصيني : حيث تعتبر الصين ثاني مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة ؛ وتحقق نمواً اقتصاديا يتخطى 8% ، وتستهلك 7 ملايين برميل في اليوم ، أي بزيادة 10% عما كان عليه استهلاكها عام 2004 ، خصوصاً أن بكين بدأت في تكوين احتياطيات (مخزونات) استراتيجية .

3. نقص القدرات الإنتاجية : رفعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تزود السوق بنسبة 40% من النفط العالمي، إنتاجها إلى 29.6 مليون برميل في اليوم ووعدت بزيادته إلى أكثر من 30 مليون برميل في اليوم إن دعت الحاجة بدون أن يؤدي ذلك إلى تهدئة الأسعار. ويقترب الكارتل النفطي بسرعة من قدرته الإنتاجية القصوى: إذ لم يبق لديه بحسب المحللين سوى 1.4 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، نصفها في المملكة العربية السعودية و500 ألف برميل في العراق . أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فهي تضخ بأقصى قوتها ولا يمكنها زيادة قدراتها اليومية . ضعف المخزونات في البلدان الغربية : حيث أفرغ البرد مخزونات (الفيول) المخصص للتدفئة في الشتاء ، بينما بقيت مخزونات النفط الخام والبنزين شحيحة .

التقلبات الجيو سياسية : ففي العراق تتعرض المنشآت النفطية لهجمات متواصلة منذ بدء الحرب ، والمستثمرون يخشون وقوع اعتداءات في السعودية (المصدر الأول في العالم).

دور المضاربين : حيث عاد المضاربون إلى السوق النفطية بغية دفع الأسعار إلى أعلى سعر ممكن .

وإذا أخذنا أسعار التضخم في الاعتبار ، فإن أسعار النفط الحالية لا تزال اقل بنحو 50% من أسعار النفط في السبعينات طبقا للأرقام التي أوردتها وكالة معلومات الطاقة الأمريكية ، وقد ساهمت محاولات تقنين استهلاك الطاقة التي جرت على مدى العقود الماضية . في تقوية الاقتصاديات الغربية للصمود أمام أي صدمات أخرى لأسعار النفط .

الداخلية لدي هذه الدول الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود ، كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ، أو الناجمة عن تكرار انقطاع الكهرباء في العديد من المدن بسبب ارتفاع أسعار الوقود وزيادة الطلب علي الطاقة الكهربائية ، كما في حالة الصين .

الأمر الذي يعني أن الظروف التي ستحكم سوق النفط العالمي . استهلاكا وإنتاجا . تدفع نحو تسييس النفط ، وهو ما سيجعل سياسات الطاقة في الدول المنتجة والمستهلكة للنفط خليطا بين الاقتصاد والسياسة، وسوف تكون هناك مجموعة من الدول مرشحة أكثر من غيرها لخلط النفط بالسياسة ، مثل إيران وفنزويلا وروسيا ، وهو ما يعني تغيير خريطة التحالفات السياسية والاقتصادية العالمية خلال العقود القادمة .

ويعتبر النفط أقل السلع التي شهدت ارتفاعا في السعر مقارنةً مع السلع الأخرى ، فبرميل النفط كان في ديسمبر 2001م أقل من 20 دولار ، ووصل سعره في مايو 2004م إلى 41 دولار وذلك يمثل ارتفاعا في سعره بنسبة 100% ؛ ومن الطبيعي أن يرتفع سعر سلعة استراتيجية مثل النفط في ظل الارتفاع في أسعار معظم السلع الاستراتيجية في العالم خلال الثلاث سنوات الأخيرة . فقد ارتفعت

أسعارها بنسبة تصل إلى أكثر من 100% ولم يحتج العالم على ذلك ، في حين أنه عندما ارتفع سعر النفط الذي يوجد أكثر من 70% من احتياطياته في العالم الإسلامي ، قامت أمريكا بأمر الدول النفطية الرئيسية في العالم بإعادة النظر في الأسعار ، ولن نستغرب إذا ما جاء يوماً على العالم الإسلامي يقوم فيه بعمل سعرين لنفطه الأول سعر مخفض لأمريكا ، والثاني سعر حسب العرض والطلب في الأسواق الدولية لباقي دول العالم .

وهنا يفترض أننا ندرك عنصرين استراتيجيين :

أولاً : التضخم العالمي الذي حدث لأسعار جميع السلع الاستهلاكية والخدمية الأخرى ، ومن ثم انعكس على أسعار النفط ، ومن أكثر المتأثرين بهذا الارتفاع هم الدول النامية غير الصناعية .

ثانياً : في عام 2005م لم يكن هناك نقص في الإمدادات النفطية بالنسبة للدول الرئيسية في استيراد الطاقة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وإنما المشكلة الحقيقية للمستهلك في أمريكا هي اللوبيات القوية لحماية البيئة .

فالمنظمات البيئية الأمريكية وقفت ضد إنشاء مصافي جديدة للبترول مما أدى إلى وجود عجز كبير في الطاقة التكريرية في أمريكا تصل إلى 10% من حاجة السوق الأمريكي اليومية ، والذي يتم تعويضه عن طريق استيراد المنتجات النفطية من الخارج والتي قد لا تكون دائما بالمواصفات المطلوبة.

ويمكن القول أن الأسعار الحالية للنفط ـ رغم ارتفاعها ـ غير منصفة لعدة عوامل :

- الدولار فقد من قيمته الحقيقية نحو الثلث بسبب التضخم الكبير .
- الولايات المتحدة رغم هذا الارتفاع تحصل على أرخص سعر من خلال أسعار تفضيلية أو من خلال وجودها في العراق واستغلالها لنفطه .
- الدول الأجنبية ومنها أميركا تفرض ضريبة داخلية على النفط تقارب ثلاثة أضعاف سعره , بمعنى أنها

تحقق أرباحا من وراء هذه الضرائب ، تكاد تصل حد مساواة تصدير النفط في بعض الدول ، والواجب عليها إن كان السعر الحالي للنفط يزعجها ويزعج مواطنيها ، فعليها أن تخفض من ضرائبها الداخلية عليه , علماً بأن السعر الحقيقي للبرميل يجب أن يتراوح في هذه الظروف بين 100 و115 دولارا حسب بعض الخبراء .

ويمكن إدراك أهمية نفط الخليج في ظل توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي رسم مديرها غي كاروس صورة مثيرة عندما قال : إن استهلاك أمريكا من النفط سيزيد بنحو 8 ملايين برميل يومياً في غضون عقدين بينما سينخفض إنتاجها المحلي 1.5 مليون برميل يومياً (من 6.2 ملايين برميل كذروة عام 2009 إلى 4.7 ملايين عام 2025) ، مشدداً على أن الإمدادات الإضافية المطلوبة لسد حاجات الطلب المحلي المتعاظمة "ستأتي من الدول الخليجية التي تمتلك الجزء الأعظم من الاحتياطي العالمي المؤكد".

ظل خبراء الطاقة في السنوات الثلاث الأخيرة يتوقعون انهيار الطلب على النفط مع الارتفاع المستمر في الأسعار ، إلا أنهم توصلوا إلى قناعة الآن بأن الأسعار ستبقى مرتفعة ، واحتمال قوي بأن ترتفع أكثر مستقبلاً ، ما دام لا تتوافر لدينا طاقة إنتاجية فائضة كافية من النفط الخام ، يصاحبها سعة فائضة من المصافي الحديثة التي تستطيع أن تتعامل مع النفط الثقيل ذات النسبة العالية من الكبريت .

يضاف إلى ذلك ، هناك الصراعات الجيوسياسية ، التي يدور محورها في الدول المنتجة للنفط هذه الأيام، والتي تزيد من قلق الأسواق. وعلى رغم المبادرة المهمة التي أطلقتها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الأسبوع الماضي بمشاركة واشنطن في المفاوضات المباشرة مع طهران ومع الدول الكبرى الأخرى ، لتضع هذا الصراع على المسار الدبلوماسي ، إلا أنه تبقى مشكلات أخرى كثيرة ، مثل النزاع على السلطة والنفط في البصرة ودلتا النيجر في نيجيريا ، ناهيك عن النزاع المتصاعد بين الولايات المتحدة

وفنزويلا .

ولكن ، وكما هي طبيعة الأسواق العالمية هذه الأيام ، فإن ارتفاع الأسعار وزيادة الطلب ومحدودية العرض من نفط خام ومنتجات لا يعني أن كل الأمور على ما يرام بالنسبة إلى الدول المنتجة .

فانخفاض قيمة الدولار يعني أن هناك القليل مما يمكن أن تتخذه دول أوبك في هذا المجال ، وهو الانتظار إلى أن تتحسن قيمته مستقبلاً ، على رغم كل الكلام عن محاولة التحول إلى اليورو .

وتشير دراسة صدرت عن البنك المركزي الألماني : أنه على رغم العناوين المثيرة التي تؤشر إلى استقرار سعر النفط الأمريكي فوق مستوى 70 دولاراً للبرميل ، فإن القيمة الحقيقية لسلة نفط " أوبك " باليورو تعادل نحو 50 دولاراً للبرميل .

وعلى رغم توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع معدل النمو العالمي إلى 4.9 % هذا العام ، وهو معدل مرتفع سيترك آثاراً إيجابية على الطلب العالمي على النفط ، إلا أن الزيادة المستمرة في أسعار الفائدة عالمياً وارتفاع معدلات التضخم سيؤديان عاجلاً أو آجلاً إلى تقليص الطلب على النفط

المبحث الثالث: العوامل التي تخفض سعر النفط

خلال السنتين الماضيتين خسرت أسعار النفط الخام العالمية ثلثي قيمتها. فيما يلي ثمانية أسباب لهذا التدهور السريع في الأسعار ولاستحالة عودة أسواق النفط إلى ما كانت عليه في السابق.

في فبراير/ شباط عام 2014، بلغ سعر برميل النفط الخام من نوع برنت نحو 110 دولارات أمريكية. لكن سعر نفس البرميل الآن يصل إلى 30 دولاراً. نفط برنت الخام، المستخرج من حقول بحر الشمال، يعتبر معياراً لأسعار النفط الخام حول العالم.

حقبة أسعار برميل النفط التي تتخطى حاجز المائة دولار بدأت في عام 2011، ولكنها على ما يبدو مقبلة على النهاية، ذلك أن السنوات القليلة الماضية تبدو – من وجهة نظر تاريخية – غير اعتيادية.

فعلى سبيل المثال، وصل سعر برميل النفط في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي إلى 20 دولاراً. وفي عام 1999، انخفض سعر برميل نفط برنت الخام إلى أقل من عشرة دولارات.

فهل سنشهد في المستقبل القريب عودة إلى مثل هذه الأسعار؟ لا أحد يعرف بالتحديد إلى متى ستواصل أسعار النفط انخفاضها، إلا أن هناك عدداً من العوامل التي أثرت بشكل جذري على أسواق النفط العالمية، وهي:

1. صعود الولايات المتحدة كمصدّر للبترول

بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يومياً، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبترول. هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، والتي تعتبر من أكثر الدول الأفريقية إنتاجاً للبترول.

وتعزى هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى التطورات التقنية في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ)، والتي تعتمد على ضخ الماء ومحاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقة والوصول إلى ما يسمى بالنفط والغاز الصخريين، واللذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية. وبالرغم من أن استخراج النفط بهذه الطريقة مكلف نسبياً، إلا أن أسعارالنفط المرتفعة في السنوات الأخيرة جعلت من هذا الاستثمار مجدياً.

تقنية التكسير الهيدروليكي (فراكينغ) مجدية ولكن الاستثمار فيها مكلف للغاية (أرشيف)

في العشرين من يناير/ كانون الثاني، وصلت ناقلة نفط أمريكية محملة بالنفط إلى ميناء فوس البحري في فرنسا، وهي أول شحنة نفط تجارية تصدرها الولايات المتحدة منذ السبعينيات، وهي علامة فارقة في تاريخ أسواق النفط.

2. زيادة الإنتاج في العراق

لم ينتبه العالم إلى أن العراق كان في العام الماضي البلد الثاني على مستوى العالم الذي شهد ازدياداً في إنتاج البترول، إذ بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يومياً. هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهو ثالث أكبر منتج للبترول في أفريقيا.

وفي الوقت الراهن، ينتج العراق من النفط أكثر مما كان ينتج قبل الاجتياح الأمريكي عام 2003.

غالبية النفط العراقي مصدرها مناطق الحكم الذاتي الكردية في الشمال، والتي تتمتع بأمان نسبي.

3. عودة إيران إلى تصدير النفط

بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1"، والمكونة من الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، في يناير/ كانون الثاني، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وبذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، ويتوقع أن تجاري جارتها العراقية في إنتاج النفط.

وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، فيما تتوقع المنظمة الدولية للطاقة أن يزيد الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يومياً مع انتهاء العام الحالي. هذه الزيادة في كمية النفط المتوفر عالمياً سيكون لها تأثير على الأسعار أيضاً.

4. البرازيل رائدة في تقنيات التنقيب عن البترول في أعماق البحار نفط المحيط في البرازيل

البرازيل، أيضاً، من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية. فبين عامي 2013 و2015، ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً. وبحسب إحصاءات الأوبك، فقد تم حفر 72 بئراً جديداً للبترول في البرازيل خلال العام الماضي، مقارنة بـ87 بئراً في عام 2014.

كما عززت البرازيل من مكانتها في العالم كرائد في تقنيات استخراج البترول من أعماق البحار، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول على أعماق تتراوح بين أربعة وثمانية كيلومترات بين طبقات صخرية وملحية.

لكن التوقعات باستمرار "المعجزة النفطية" البرازيلية ليست مشجعة، إذ من أجل الوصول إلى هذه الاحتياطيات النفطية في أعماق المحيط، ينبغي استثمار مبالغ طائلة لا يمكن استرجاعها في ظل أسعار النفط العالمية حالياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن شركة النفط البرازيلية شبه الحكومية "بتروبراس" تورطت مؤخراً في عدة فضائح فساد، الأمر الذي اضطرها إلى التراجع عن عدد من استثماراتها.

5. بقاء السعودية على معدلات إنتاج منخفضة

في العقود الماضية لعبت السعودية دور بيضة القبان فيما يتعلق بأسعار النفط حول العالم، ذلك أنها تمتلك كميات هائلة وغير مستغلة بعد من البترول، ناهيك عن عدد كبير من الآبار النفطية التي لم تبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى بعد. لهذه الأسباب، فإن السعودية قادرة على رفع إنتاجها بسرعة في وقت قصير نسبياً ودون تحمل تكاليف إنتاج كبيرة، ما يدفع الأسعار إلى الهبوط. ولكنها أيضاً قادرة على كبح إنتاجها النفطي من أجل رفع الأسعار عالمياً، خاصة وأنها ثالث أكبر مصدّر للبترول في العالم.

وحتى بالرغم من العجز القياسي في ميزانيتها العام الماضي، والذي بلغ 89.2 مليار يورو، تبدو السعودية مصممة على الإبقاء على إنتاجها منخفضاً، ما يعرضها إلى المزيد من الخسائر. هدف السعوديين من

ذلك، على ما يبدو، هو تثبيط التقنيات البديلة لاستخراج النفط، مثل التكسير الهيدروليكي والتنقيب في أعماق البحار، والتي تتطلب استثمارات هائلة، وبالتالي إخراجها من دائرة المنافسة

كما تسعى السعودية من خلال الإبقاء على أسعار النفط العالمية منخفضة إلى تحقيق هدف سياسي، ألا وهو تحجيم دور غريمها الأساسي في المنطقة، إيران، في السوق العالمية.

6. الخوف من الصين

يبدو الأمر غريباً أن يتحدث المستثمرون عن أزمة اقتصادية في الصين عند النظر إلى معدلات نمو في الناتج القومي المحلي تبلغ ستة في المائة. لكن المراقبين يخشون من أن الأرقام الرسمية تخفي صورة أكثر قتامة للاقتصاد الصيني. فانهيار سوق المال الصينية في بداية العالم الحالي أطلق إشارة تحذير في أنحاء العالم من أن المعجزة الاقتصادية الصينية ربما وصلت إلى نهايتها.

في السنوات العشر الماضية، ارتفع الاستهلاك الصيني للبترول من سبعة ملايين إلى 11 مليون برميل يومياً، أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة ما دون الصحراء في أفريقيا مجتمعة. وبالتالي، فلا عجب في أن مؤشرات أزمة اقتصادية بالصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية.

7. شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي

بحسب حسابات هيئة الأرصاد والمحيطات الأمريكية، فإن عام 2015 شهد شتاء هو الأكثر دفئاً منذ بدء عملية تسجيل الطقس في القرن التاسع عشر. وبسبب ظاهرة "إل نينيو" المناخية، يتوقع أن يشهد العام الحالي درجات حرارة مشابهة للعام الذي سبقه.

الشتاء المعتدل والدافئ نسبياً في شمال الكرة الأرضية أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالمياً.

.8احتكار الأوبك لم يعد فعالاً

اتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر، ومن بينهم السعودية والعراق وإيران ونيجيريا وفنزويلا، على إنتاج مشترك يقدر بـ32.3 مليون برميل يومياً. وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط، المقدر بـ97 مليون برميل يومياً.

نظرياً، يمكن للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحاداً احتكارياً يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين.

لكن الأوبك، وحتى اليوم، لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماماً، ذلك أن أعضاءها ما يزالون يحافظون على معدلات الإنتاج مستقرة أو يقومون باستخراج كميات أكبر من البترول. وعلى ما يبدو، فإن منظمة الأوبك غير قادرة على منع أسعار النفط من الهبوط.

كما أن وزير النفط الفنزويلي، إيلوجيو ديل بينو، قام بجولة شملت الدول الأعضاء في أوبك بالإضافة إلى روسيا، الدولة غير العضو، بهدف الاتفاق على خفض الإنتاج من أجل الوصول إلى سعر "عادل" للبرميل يقدر بسبعين دولاراً، أي ضعف السعر الحالي، وهو سعر سيجلب ارتياحاً كبيراً لميزانية فنزويلا واقتصادها المعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والمهدد بالانهيار في وجه انخفاض الأسعار، تماماً مثل اقتصاد أنغولا ونيجيريا.

لكن بالرغم من الأوضاع الاقتصادية المتعثرة في بعض الدول المنتجة مثل فنزويلا وأنغولا ونيجيريا، يرى مراقبون ووكالة الطاقة الدولية أن الدول المنتجة لن تكون قادرة على الاتفاق على عمل مشترك، سواء العضوة في أوبك أم غير العضوة.

المبحث الرابع: أثر الأزمات الاقتصادية في إنتاج واحتياطي النفط

المطلب الأول: الصدمة النفطية الأولى 1974-1973

يميل كثير من الكتاب إلى اعتبار قرار أوبك في 16 أكتوبر 1973 م برفع أسعار النفط لأول مرة بقرار منفرد من الدول المصدرة، نقطة البداية لأزمة السبعينات، والتي تتلخص في تزايد أسعار النفط بصورة دورية وسريعة كما يفضل بعض الكتاب جعل قرار أوبك في اليوم نفسه باستخدام النفط كسلاح سياسي خلال حرب أكتوبر 1973كنقطة بداية الأزمة .إلا أن واقع الأمور يؤكد أن الأزمة تعود للعديد من التطورات الهيكلية في سوق النفط العالمي وأVا جاءت نتيجة للتغيرات الاقتصادية .أولا: أسباب الصدمة النفطية 1973 (1 :تزايد مركز الدول المنتجة والمصدرة للنفط في السوق العالمية حيث أنه ومنذ بداية السبعينات ومواجهات الدول المصدرة للنفط مع الشركات النفطية تثبت تزايد قوة الدول المصدرة وصلابة مواقفها في التفاوض بشأن سياسات الإنتاج والتسعير المتعلقة بالنفط .وقد كان قرار كل من أوبك و أوابك في 16 أكتوبر 1973م بمثابة إعلانV اية سيطرة الشركات النفطية والدول التي تتبعها هذه الشركات على مجريات الشؤون النفطية وبداية عصر جديد أصبحت معه الدول المنتجة للنفط صاحبة السيادة المطلقة على ثرواiا الطبيعية التي أثبتت فعاليتها ونجاحها في تخطيط السياسات النفطية، وكان من الطبيعي أن تقوم الدول المنتجة بتصحيح أسعار النفط نظرا لكونه ثروة ناضبة ذات

أهمية حيوية لاقتصاديات دول العالم بأسره .ولهذا فقد أرتفع سعر النفط المعلن بنسبة (2 70 . % رغبة الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إثبات فعاليتها ونجاحها في تحقيق الفوائد المتحققة من جراء تملكها لشركات النفط أو مشاركتها في ملكيتها (3 .تزايد احتياجات التنمية للدول المنتجة للنفط وضعف قنوات التمويل الخارجي مما أدى إلى زيادة اعتمادها على العوائد النفطية (4 .تزايد معدلات التضخم العالمي ، مما أدى إلى تناقص القيمة الحقيقة لعائدات النفط وهذا بدوره أدى إلى إصرار الدول المنتجة على زيادة الأسعار لتعويض الانخفاض الحقيقي في عوائد النفط (5 .قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيضين متتاليين لسعر صرف الدولار(العملة الأساسية للتعامل في سوق النفط) مما أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية لعوائد النفط واستوجب زيادة الأسعار لتعويض هذا الانخفاض .

أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات المشاركة، ولهذا لجأت هذه الدول إلى بيع نصيبها للشركات النفطية .إلا أن تزايد الطلب وتعدد مواجهات الدول المنتجة مع الشركات دفع بالدول المنتجة إلى بيع نفطها في السوق الحرة بأسعار تفوق الأسعار المعلنة .ونتيجة لارتفاع الأسعار السوقية عن الأسعار المعلنة فقد طالبت الدول المنتجة برفع الأسعار المعلنة وتعديل اتفاقيات المشاركة .

تزايد الطلب على النفط ، مع ازدياد أهمية نفط الشرق الأوسط في السوق العالمية .وترجع هذه الزيادة في الطلب إلى العديد من العوامل المتداخلة والتي تتلخص فيما يلي. :أ تزايد النمو الاقتصادي في الدول الصناعية. . ب تزايد استخدام النفط كمادة أولية إلى جانب كونه المصدر الرئيسي للطاقة. . ج دخول الولايات المتحدة كمستورد رئيسي للنفط منذ عام 1970 م. .د فشل التنبؤ بحجم الطلب الحقيقي في إحراز كفاية تشغيلية أفضل لمصادر الطاقة بوجه عام والنفط بوجه خاص. .هـ تزايد الطلب على السلع الرئيسية المكملة للطلب على النفط. .و انخفاض الطلب على المصادر البديلة للطاقة. .ز التخطيط غير السليم لبعض الدول المستهلكة لمواجهة تقلبات سوق النفط .1 . انخفاض عرض بدائل نفط الشرق الأوسط .وتتلخص أهم أسباب هذا انخفاض فيما يلي :أ – تقاعس بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عن منح تراخيص للتنقيب عن النفط بسبب الانخفاض النسبي في أسعار نفط الشرق الأوسط ورغبة منها في الحفاظ على مواردها الاقتصادية الناضبة .ب – ءبط إكمال إنشاء الآبار الإنتاجية لنفط ألاسكا بالولايات المتحدة الأمريكية .ج –انخفاض التنقيب عن النفط داخل

البحار والمحيطات خاصة بعد حدوث كارثة (سانتاباربرا) د – انخفاض عرض العديد من مصادر الطاقة البديلة خاصة الفحم والطاقة النووية انخفاض عرض نفط الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة لقرار وزراء النفط العرب في 16أكتوبر1973م باستخدام النفط كسلاح سياسي والموافقة على برنامج تخفيض تصاعدي للإنتاج بنسب لا تقل عن 50 %بصفة دورية كل شهر بالإضافة إلى التهديد بإيقاف ضخ النفط، أدت إلى إحداث تقلبات سريعة ومفاجئة في سوق النفط نتج عنها ارتفاع الأسعار بصورة ملحوظة .انخفاض مرونة الطلب على

ثانيا : نتائج صدمة النفطية 1973 :لقد نتج عن هذه الأزمة تغير في موازين القوى و أهمها ما يلي : ارتفاع مداخيل الدول المنتجة و الشركات النفطية الكبرى :عرفت مداخيل الدول المنتجة ارتفاعا كبيرا ، فانتقلت السعودية من 4.340 مليار دولار سنة 1973 إلى 25 مليار دولار سنة 1974 ، أما الجزائر فارتفعت مداخيلها النفطية من 977 مليون دولار سنة1973 إلى 5.5 مليار دولار سنة 1974 ، و الجدول الموالي يبين تطور العوائد النفطية لأعضاء منظمة أوبك –ظهور نظام جديد للأسعار (نظام أسعار أوبك):فبعد الحضر العربي ، انخفضت المخزونات النفطية في الدول المستهلكة بـ 9 ٪ ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة ، فقامت دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للخام المرجعي العربي الخفيف و الذي ثبت ب 11.65 دولار للبرميل .ج –ظهور مشكل توازن الميزانيات و المبادلات العالمية :حصل تغير في موازين المدفوعات و العجز في النظام المالي، حيث اقتطعت نحو 125 مليار دولار من دخل الدول المستوردة للبترول إلى الدول المنتجة . د – انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي : ذلك نتيجة للارتفاع الذي عرفته أسعار الطاقة بالنسبة للمستهلك .هـ –ظهور منتجين جدد : بعد الأزمة بدأ الإنتاج خارج المنظمة يتزايد بوتيرة 1 مليون برميل في اليوم كل سنة وبذلك تطور إنتاج الدول خارج أوبك من 26.4 م ب/ ي سنة 1973 إلى 33.5 /م برميل في اليوم سنة 1979 .

المطلب الثاني: الصدمة النفطية الثانية 1980 –1979 :

مع اندلا ع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه في سنة 1979 ، ارتفعت أسعار النفط مرة أخرى ، و وصل البرميل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980 ، ثم بعد ذلك تابعت الأسعار .انحدارها حتى وصلت إلى 27.5دولار للبرميل سنة 1985

. أولا : أسباب الصدمة النفطية الثانية 1980-1979

-انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي : بعد أن قام وزراء المالية للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإلغاء اتفاقية (بروتن وودز) ، أدى ذلك إلى ظهور عملات قوية منافسة للدولار الأمريكي مثل الفرنك الفرنسي ، الين الياباني ، المارك الألماني و التي أفقدت الثقة في الدولار الأمريكي ، فانخفض السعر الحقيقي للبترول .ب - يارنها الإنتاج الإيراني : وذلك نتيجة تعطل الطاقة التكريرية لكل من روايال دوتش ، و بريتيش بتروليوم .ج - القرار الإيراني باستخدام المارك الألماني في تسعير النفط : نظرا لتفكك العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا : نتائج الأزمة النفطية الثانية 1980-1979 : (لقد كانت للأزمة النفطية الثانية أثر قوي على دول أوبك ،خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية ، حيث انخفضت من 49 ٪ سنة 1980 إلى 39 ٪ سنة 1981 ، و قد واصلت تقلصها حتى بلغت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حوالي 33٪ من الإنتاج العالمي إضافة إلى هذا ، هناك نتائج أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي - :تطور الأسواق الفورية وذلك باتجاه الشركات النفطية إليها بدلا عن العقود الطويلة الأجل بغية الإسراع في استثمارا b - .ارتفاع مخزونات (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ،*) حيث انتقلت من 52.4 مكافئ يوم من الاستهلاك النفط ي إلى 112 مكافئ يوم من الاستهلاك بارتفاع قدره 113.9 ٪ و ذلك بسبب التخوف من حدوث أزمة عجز الإمدادات النفطية - .قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير السياسة النقدية، وذلك بالرفع في أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وقد استعملت هذه السياسة من أجل خفض من معدلات التضخم، و أدى ذلك إلى انخفاض أسعار الاستيراد وتقارب الأسعار الحقيقية للنفط مع الأسعار الاسمية - .اضطراب الأسواق المالية العالمية بسبب ارتفاع أسعار الذهب 500 دولار للأوقية ، نظرا للقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران و المتعلق بتجميد أرصد المالية .

المطلب الثالث : إنتاج واحتياطي النفط خلال الفترة1985-1970

زاد إنتاج النفط الخام خلال السنوات 1972-1970 بنسبة 11% أي بنسبة 5.5% في المتوسط سنويا متوسط إنتاج العالم في اليوم إنتاج العالم في السنة متوسط إنتاج إنتاج الأوبك سنويا الأوبك في اليوم السنة مليون برميل

الفصل الثاني الأزمات الاقتصادية وأثرها على إنتاج النفط و الاقتصاد الجزائري-.وفي عامي 1974-1973 وهما اللذان شاهدا ارتفاعا كبير في أسعار النفط الخام (بنسبة (400%فإن الإنتاج العالمي قد وصل إلى مستوى مرتفع وهو 58 مليون برميل في اليوم خلال السنتين المذكورتين . فقد زاد الإنتاج في عام 1973 بنسبة 14% تقريبا عن مستوى الإنتاج عام 1972 ولكن الإنتاج في عام 1974 بقى على مستواه في عام 1973- 3 .وفي عام 1985 انخفض الإنتاج العالمي بنسبة 5% نتيجة للفوضى التي سادت السوق العالمية للنفط ونتيجة للسحب من المخزون الذي تراكم في أعقاب حرب أكتوبر 1973 ، مما انعكس في الزيادة الكبيرة في الإنتاج في `اية عام 1973 وبداية عام 1974 - 4 .أما في 1976 فقد اخذ الإنتاج العالمي يتزايد من جديد ولكن بشكل بسيط ، وذلك لمواجهة الزيادة في الطلب نتيجة للانتعاش الاقتصادي العالمي الذي اخذ في الظهور بعد صدمة 1974- 1973 . وقد استمرت الزيادة الإجمالية خلال الفترة المذكورة (أربع سنوات) 7% أي بمعدل 2% في المتوسط سنويا . - 5وبعد عام 1979 حيث بلغ الإنتاج العالمي ذروته وهو 64.8 مليون برميل يومي اخذ الإنتاج العالمي في الانخفاض خلال عام 1982-1980 حيث وصل الإنتاج العالمي إلى 55.4 مليون برميل مليون برميل يومي في 1982 أي يقل بنسبة 14.5% عن قمة الإنتاج قي عام 1979. هذا في الوقت الذي انخفض فيه إنتاج دول الأوبك بنسبة 40% خلال الفترة المذكورة . إلا انه ابتدأ من عام 1983 اخذ الإنتاج العالمي في التزايد من جديد وإن كان بشكل ضئيل300) الف برميل في اليوم فوق مستوى الإنتاج في عام 1982) ، وقد استمر الإنتاج في التزايد خلال عام 1984 .ويعكس ذلك الزيادة التي حدثت في الطلب العالمي للبترول نتيجة للانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في الولايات المتحدة عام 1983 وأمتد إلى البلدان الصناعية . إما بنسبة لدول منظمة الأوبك فإن إنتاج هذه المنظمة قد أستمر في الانخفاض خلال أعوام 1983و1984 ويرجع ذلك أساسا إلى ازدياد الاعتماد على مصادر نفطية خارج نطاق الأوبك مما دفع هذه الدول إلى تخفيض إنتاجها لمواجهة ضعف الطلب على النفط .

-المطلب االرابع: الصدمة النفطية المعاكسة سنة 1986

.أولا: أسباب صدمة الثمانينيات .هناك مجموعة من الأسباب و التي يمكن تلخيصها فيمل يلي .1 : انخفاض الطلب على النفط سنة 1985: حيث بلغ 60.19 /م ب / ي فهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق النفطية ب 10 /م ب / ي سنة 1985 مقارنة بسنة 1980. .2دخول منتجين جدد للنفط (المكسيك ، انجلترا، النرويج، كندا ، و الاتحاد السوفيتي...) .3التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق،و قامت بزيادة الإنتاج مما أدى إلى فائض العرض نفطي في السوق ،و بالتالي دفع الأسعار نحو الهبوط .4 .إعلان بعض الدول النفطية كبريطانيا و النرويج في سنة 1983 بتخفيض أسعار نفطها بمقدار ثلاث دولارات للبرميل من 33.5 دولار إلى 30.5 دولار،كوسيلة ضغط على دول الأوبك لإجبارها على خفض الأسعار . .5المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص و سقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير المنظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية ، فبعد أن كانت تسيطر على 85 ٪ من الإنتاج العالمي، انخفضت تلك النسبة إلى 60 ٪ و رغم دعوة دول الأوبك إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر، فان المنتجين المنافسين رفضوا ذلك مما جعل الأوبك تتخلى عن سقف الإنتاج . .6توسيع المعاملات في الأسواق الآنية و الأسواق الآجلة ، حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70 ٪ من التعاملات العالمية للنفط، و ظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين و تضارب قوى العرض و الطلب .7 .الاختلاف الحاصل بين دول الأوبك ، و استخدام كل من العربية السعودية و الإمارات العربية المتحدة و الكويت لسياسة رفع الإنتاج، احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة و خاصة بحر الشمال

الخاتمة

وفي ضوء ذلك، ستكون الدول المنتجة للنفط مضطرة للحفاظ على أسعار النفط مرتفعة ؛ لتخفيض معدلات النمو في الطلب عليه ، والتغلب علي ضغوط الدول المستهلكة الرئيسية للنفط لزيادة إنتاجها واستنزاف احتياطياتها النفطية بسرعة ، وهذه السياسة من جانب الدول المنتجة لن تلقي قبولا من جانب الدول المستهلكة للنفط ، التي يتزايد تعطشها للنفط كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي بها . وهذه الدول المستهلكة للنفط ستكون أمام تحديين :

التحدي الأول : تبني سياسات خارجية قائمة بالأساس علي صيد النفط الذي يحقق التواصل في معدلات النمو ، ولو بأسعار مرتفعة .

والتحدي الثاني: البحث عن بدائل للنفط في الأجل الطويل ، ناهيك عن معالجة الآثار السياسية

Table des matières

مقدمة 16

المبحث الأول :الدول الاعضاء في الاوبـــــك..... 16

المطلب الأول :بلدان افريقيــا..... 17

المطلب الثاني : بلدان الشرق الاوســـط: 18

المطلب الرابع : بلدان امريكا الجنوبية : 19

المطلب الخامس : بلدان اعضاء الاوبك السابقين :..... 19

المبحث الثاني :العوامل التي ترفع سعر النفط..... 20

المبحث الثالث: العوامل التي تخفض سعر النفط..... 30

المبحث الرابع: أثر الأزمات الاقتصادية في إنتاج واحتياطي النفط..... 34

المطلب الأول: الصدمة النفطية الأولى 1974-1973 34

المطلب الثاني: الصدمة النفطية الثانية 1980 -1979: 36

المطلب الثالث : إنتاج واحتياطي النفط خلال الفترة1985-1970..... 37

الخاتمة 39

قائمة المراجع :

المداخلات :

- مداخلة التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر مصطفى بودرامة
- سوق النفط العالمية و تداعيات ه على الدول العربية

المواقع الالكترونية :

- www.sonatrach.dz.com
- www.opec.org
- www.imf.org

الكتب العلمية:

- مهدي وزاري أسعار النفط العالمية وتأثيرها على النمو الاقتصادي
- التوقعات لأسواق النفط على المدى البعيد السعودية العربية سبتمبر 2008
- ماجد بن عبد الله المنصف منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك بحوث اقتصادية
- مُحَّد احمد الدوري محاضرات في الاقتصاد البترولي ديوان المطبوعات الجامعية 1983
- محمود يونس العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام الدار الجامعية بيروت 1986

مذكرات التخرج

- مذكرة تخرج لنيل شهادة المجيستير في العلوم الاقتصادية "اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا هذه حاولنا تسليط الضوء على اهم تكتل و المتمثل في منظمة الاوبك و الاعضاء المؤسسة له و مدى فعاليته في تسيير سوق النفط, كما قمنا باعداد دراسة شاملة لكل ما يتعلق بسوق النفط اهميته و اهم المصدرين و المشاكل التي تهدد هذا القطاع.

ان الاوبك تلعب دورا محوريا في استقرار اسعار النفط من خلال الاسواق العالمية و التحكم في الانتاج كما نلاحظ بعض الاختلالات و ذلك ما تعكسه التدخلات الكثيرة للدول الكبرى و محاولة التاثير على دول الاوبك.

و من اجل ضمان استقلالية هذه الدول يجب عليها مراجعة سياستها في المستقبل من الاستفادة بشكل افضل من هاته الطاقة الغير متجددة.